IUGJHR
Vol 29, No 4, 2021, pp 527 -552

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2021-01-25)، تاريخ قبول النشر (2021-03-02)

قواعد التوجيه الصرفي في حاشية الغَزِّي على شرح تصريف العِزِّي

اسم الباحث الأول: علاء عمار علي سلامه

اسم الباحث الثاني : أ.د. عبد الله العنبر

اسم الجامعة والبلد: قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الجامعة الأردنية -الاردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Alaasalameh1959@gmial.com

https://doi.org/10.33976/IUGJHR.29.4/2021/20

الملخص:

يصدر هذا البحث عن قواعد التوجيه الصرفي عند ابن قاسم الغزي في حاشيته على شرح التفتازاني لتصريف العِزِّي, والملاحظ أن الغَزِّيُّ أكثر في مؤلفه هذا من ذكر قواعد التوجيه في عرضه الآراء الصرفية والنحوية وتفسيرها؛ وهذا المطلب دفع الباحثَ إلى رصد الأبعاد المنهجية لقواعد التوجيه الصرفي عنده, ليتسنى له الكشف عن قواعد التوجيه في الصرف العربي, ويظهر هذا البحث طرق توظيف أبي قاسم الغَزِّي لقواعد التوجيه في بيانه للمسائل الصرفية على هدي هذه القواعد التوجيهيَّة, فجاء هذا البحث لمعالجة هذه الإشكاليَّة.

بدأ البحث بمقدمة بيَّن فيها أهمية تصريف العزي وشرحه وحاشيته, وأهداف البحث وأهميته ومنهجه والدراسات السابقة عليه, وثنَّى بترجمة مختصرة عن ابن قاسم الغزي: حياته، ومولده، شيوخه، وآثاره، ووفاته، ثم بيَّن مفهوم قواعد التوجيه ووظيفتها، وسبب التسمية، ويكشف عن أثر قواعد التوجيه في الصرف العربي والقواعد الصرفية, ويجمع هذا البحث قواعد التوجيه الصرفي عند ابن قاسم الغزي, ويوضح أقسامها, ثم ختم البحث بالنتائج والتوصيات.

وقد سلك الباحث المنهج المعياري في دراسة قواعد التوجيه عند ابن قاسم الغزي, وذلك ببيان التغيرات التي تطرأ على الظواهر الصرفية من وجهة عميقة اعتمادا على القواعد الكلية لرصد قواعد التوجيه التي تنظم الظواهر الصرفية عند ابن قاسم الغزي.

وقد ويبيّن هذا البحث دور قواعد التوجيه في مسائل الخلاف الصرفي, ويثبت أنَّها مستمدة في جملتها من الواقع اللغوي؛ فيخرجها ذلك من حيز التنظير إلى حيز التطبيق.

كلمات مفتاحية: ابن قاسم الغزي ، تصريف العزي، قواعد التوجيه الصرفي، قواعد الصرف .

The Morphological Instructional Rules in Hashiat Al-Ghazzi Ala Sharh Tasrif Al-I'zzy

Abstract:

This current paper is Issued by the morphological instructional rules as stated by Ibn Qasim Al-Ghazzi in his Hashiat Ala Sharh Al-Taftazani's Li Tasrif Al-Ezzi. In his book, Al-Ghazzi has repeatedly mentioned the instructional rules when presenting and directing morphological and grammatical opinions. This requirement has prompted the researcher to examine the methodological dimensions of his morphological instructional rules. To reveal the instructional rules in the Arabic morphology by examining Abu Qasim Al-Ghazzi's use of these rules in his presentation of morphological issues according to these rules, this research paper is conducted to address this problem.

The research paper begins with an introduction explaining the significance of Tasrif Al-Ezzi, his explanation and his Hashiat, the objectives of the research paper, its significance, its methodology, and previous studies and literature that have been done on it. What is more, he gives a brief account on Ibn Qasim Al-Ghazzi: his life, birth, sheiks, effects, and death, then he explain about the concept of the instructional rules and its function, the reason for naming, and the reveals the effect the instructional rules in the Arabic morphology and the morphological rules. and this current paper collects the morphological instructional rules in Ibn Qasim Al-Ghazzi, and clarifies its sections, and then concludes the research with results and recommendations.

The researcher has followed the standard approach in studying the instructional rules according to Ibn Qasim Al-Ghazzi by showing the changes that occur in morphological phenomena from a deep standpoint, depending on the overall rules for examining the morphological rules that regulate the morphological phenomena of Ibn Qasim Al-Ghazzi.

At last, this explains the current paper the role of the instructional rules in matters of morphological disagreement, and proves that they are entirely derived from the linguistic reality, changing it from theorizing into practice.

Keywords: Ibn Qasim Al-Ghazzi, Tasrif Al-Ezzi, the Morphological Instructional Rules, the Morphological Rules.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد ألف الصرفيُّون متونا تجمع القواعد الصرفية في صورة مجملة ليسهل على الطالب حفظها, وتصلح للتدريس في المجالس العلمية, وكان من بين هؤلاء علم من أعلام الصرفيين, عزّ الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الجرجاني الخزرجي الزنجاني (ت 655هـ), الذي كان من بين متونه المشهورة متن في علم الصرف, وهو "تصريف العِزّي", وهو ذو أسلوب سهل يناسب العصر الحاضر, ويعد ملخصا لما جاء في كتب الصرف القديمة, فكتب لهذا المتن القبول وتربَّع مكانا عليًا, ولمكانة هذا المتن الرفيعة عند أهل العلم لما اتسم به من وضوحٍ وحسن تفريع, أقبل عليه العلماء واعتنوا به شرحا ونظمًا وتأليف حواشٍ, وتعليقا وتدريسًا, فكَثُر شرّاحه ما بين مختصر ومتوسط ومُبسِط, وكان من بين هؤلاء الشرّاح الأجلاء العلامة أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن الغازي التفتازاني السمرقندي الحنفي المعروف بسعد الدين التفتازاني (ت 792هـ) في كتاب سمّاه: " شرح التفتازاني على تصريف العزي", وكثرت الحواشي على هذا الشرح المتين وكان من بينها حاشية لعالم جليل محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الغَزّي الشافعي (ت 918هـ)؛ إذ بسط الغزيُّ عبارة التفتازاني وبيَّنَ رموزه وفك ألفاظه والتعليق على المسائل الصرفية والنحوية والمنطقية ومناقشتها والاستدراك عليها؛ إذ يُفَصِّل المسائل تفصيلا علميا دقيقا جامعًا بين المدرستين: المدرسة العقلية والمدرسة النقلية في تفصيل النصوص وتحريرها.

وقد أكثر الغَزّي في مؤلفه هذا من ذكر القواعد التوجيهيَّة في عرضه الآراء الصرفية والنحوية وتوجيهها؛ وهذا المطلب دفع الباحثَ إلى رصد الأبعاد المنهجية لقواعد التوجيه عنده, ليتسنى له الكشف عن قواعد التوجيه في الصرف العربي, من خلال الوقوف على توظيف أبي قاسم الغَزّي لها في عرضه المسائل الصرفية على هدي هذه القواعد التوجيهيَّة, فجاءت هذا البحث لمعالجة هذه الإشكاليَّة.

خطة البحث :

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقع في مقدمة ومبحثين وخاتمة, وقد جاءت على النحو التالي:

المقدمة: بيَّن فيها أهمية تصريف العزي وشرحه وحاشيته, وأهداف البحث وأهميته ومنهجه والدراسات السابقة عليه.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة عن ابن قاسم الغزي: حياته، ومولده، شيوخه، وآثاره ، ووفاته.

ثم بيَّن مفهوم قواعد التوجيه ووظيفتها، وسبب التسمية، ومقارنة بين قواعد التوجيه في الصرف العربي والقواعد الصرفية.

المبحث الثاني: قواعد التوجيه الصرفي عند ابن قاسم الغزي, جمع فيها الباحث قواعد التوجيه الصرفي عند ابن قاسم الغزي, وبيّن أقسامها.

ثم ختم البحث بالنتائج والتوصيات.

أهداف البحث :

1. إبراز الجهودِ العلمية لعالمِ فقهٍ مشهورٍ في المذهبِ الشافعيّ في علم الصرف, وهو ابن قاسم الغزيّ.
2. التعريف بقواعد التوجيه.
3. **التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية في كتاب المحرر الوجيز لابن عطية** توضيح دور قواعد التوجيه في البحث الصرفي.
4. تحديد وظيفة قواعد التوجيه في التأويل والتخريج والاستدلال.
5. رصد الأبعاد المنهجية لقواعد التوجيه في الكتاب, ومعرفة الأبعاد الفكرية وأصول التفكير النحوي والصرفي عند الغزيّ, وبيان البنية العميقة التي سار عليها المصنِّف, والمستويات اللسانية التي اعتمد عليها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أمور منها:

1. القيمة العلمية لمادة هذا الكتاب المستمدة من القيمة العلمية لمتن "تصريف العزي" ومؤلفه الزنجاني؛ إذ يعد هذا المتن من المتون الجامعة؛ إذ جاء مختصرا جامعا في إيجازٍ وشمولٍ للمسائل الصرفية, ويضاف إلى ذلك قيمته العلمية الكبرى بأسلوبه السهل.
2. شهرة صاحب المتن الزنجاني والشارح التفتازاني ومؤلف الحاشية الغَزِّي وجهودهم العلمية, ولا سيما في علم الصرف, وهي دليل على تمكنهم في هذا الفن, لا سيما من يتتبع جهودهم العلمية النحوية والصرفية.
3. قلة الدراسات في قواعد التوجيه التي تعدُّ الأصل في التقعيد النحوي والصرفي, فهي فرع من أصول النحو التي هي قواعده وأسسه العامة.
4. لم يفرد أحدٌ من الباحثين السابقين بحثا تطبيقيًا تناول قواعد التوجيه لكتاب من كتب الصرف العربي بشكل خاص, إذ وجدتُ بحثا واحدا عاما لقواعد التوجيه في الصرف العربي تحت مسمى: (قواعد التوجيه في الصرف العربي).
5. لفت نظر الدارس للغة العربية إلى أهمية الإلمام بهذه القواعد.
6. فتح آفاق البحث في هذا المجال المتناثر بين طيَّات الكتب النحوية والصرفية.

منهجية البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن يُسلَك فيه المنهج المعياري, وعلةُ ذلك أنَّ المنهج المعياري يهتم بالإبانة عن التغيرات التي تطرأ على الظواهر الصرفية من وجهة عميقة, ويعتمد على القواعد الكلية ويرصد قواعد التوجيه التي تنظم الظواهر الصرفية.

وجاء على النحو الآتي:

1- استخلاص قواعد التوجيه التي تتعلق ببنية الكلمة عند ابن قاسم الغزي في حاشيته على تصريف العزي, وتقسيمها إلى قسمين:

أولها: قواعد توجيه البنية, ويمكن تصنيفها لثلاثة اعتبارات:

أ- قواعد توجيه استثقال البنية.

ب- قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية.

ج- قواعد توجيه اختصاص البنية.

وثانيهما: قواعد التوجيه الاستدلالية: ويمكن تصنيفها وفقا لثلاثة أقسام:

أ- قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية.

ب- قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية.

ج- قواعد توجيه استدلالية مختلفة.

2- تفسير كل قاعدة توجيهية من هذه القواعد في ضوء السياق الذي ذكرت فيه عند ابن قاسم الغزي, وذلك بذكر المسألة الذي وردت فيها وبيانها, ثم إيراد السياق التي وردت فيه تلك القاعدة التوجيهية بنصها دون زيادة أو نقصان أو تعديل.

الدراسات السابقة :

الدراسات التي تناولت قواعد التوجيه في الصرف العربي قليلة؛ فلم أجد إلا دراسة واحدة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في جامعة القاهرة سنة 2003م بعنوان " قواعد التوجيه في الصرف العربي" للباحث عصام عبدالفتاح ندا؛ إذ جمع الباحث القواعد المتشابهة التي تنظم الأبواب الصرفية المختلفة أو الظواهر اللغوية المتعددة في نطاق قواعد كلية يكون من شأنها تيسير علم الصرف العربي وجعله أقرب تناولا للدارسين.

ووجدت دراسات أخرى تضمنت إشارات خاطفة لقواعد التوجيه في علم الصرف في أثناء حديثهم عن بعض القضايا النحوية والصرفية, وفيما يلي بيان لهذه الدراسات :

1- دراسة بعنوان " مدرسة البصرة النحوية, نشأتها وتطورها" للأستاذ الدكتور عبدالرحمن السيد, فقد كانت هذه الدراسة أول دراسة كشفت عن قواعد التوجيه عند المتقدمين غير أنَّ صاحبها لم يطلق عليها مصطلح قواعد التوجيه, وإنّما أدرجها تحت أصول المدرستين البصرية والكوفية, وكان مصدره الوحيد في ذلك كتاب : " الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (ت 577هـ)" نشرت هذه الدراسة في دار المعارف سنة (1968م).

2- كانت أول إشارة حقيقة ومفصلة لهذا المصطلح عند الدكتور تمام حسان في كتابه "الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب", فقد توصل لقواعد التوجيه من كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري, وقسمها إلى أقسام مختلفة يندرج تحت كل قسم منها مجموعة من القواعد.

3- درس الباحث عبدالله أنور الخولي في أطروحته للدكتوراه " قواعد التوجيه في النحو العربي" سنة (1997هـ) في جامعة القاهرة, قواعد التوجيه التي تتعلق بنظام الجملة والتراكيب دراسة مفصلة, وتقتصر هذه الدراسة على الجانب النحوي.

4- أطروحة ماجستير بعنوان "قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري" للباحث فارس علي السعود سنة (2009م) في جامعة آل البيت- المفرق؛ تتبع الباحث مناهج النحاة في الاعتماد على قواعد التوجيه حتى القرن الخامس الهجري, ودرسها دراسة وصفية تحليلية, وبيَّنَ ما وقع بينهم من اختلافات أو تداخلات في توظيف هذه القواعد في بحثهم النحوي.

5- أطروحة ماجستير بعنوان "قواعد التوجيه عند ابن الأنباري" للباحث أحمد نزال الشمري سنة (2009م) في جامعة القاهرة؛ إذ تناول الباحث قواعد التوجيه عند المدرستين: الكوفية والبصرية, في مؤلفات ابن الأنباري.

6- بحث بعنوان " قواعد التوجيه عند سيبويه" للباحثة وضحة عبد الكريم جمعة نشر في مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة في العدد 59 سنة (2011م), ركزت الباحثة فيها على جهود سيبويه رحمه الله في التأصيل لقواعد التوجيه.

7- أطروحة ماجستير بعنوان " قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو العربي" للباحثة سعاد محمد الكريم سنة (2015م) في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

8- أطروحة ماجستير بعنوان " قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي, للباحثة إخلاص عبيد عبدالله سنة (2017م) في جامعة القادسية في العراق.

9- بحث بعنوان " قواعد التوجيه في كتب النحو التعليمية" للباحثة رفاه العارضي, نشر في مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية في العدد الخامس سنة (2017هـ).

10- أطروحة دكتوراه بعنوان "قواعد التوجيه ووظيفتها في حسم خلافات النحاة وترجيح الحكم النحوي" للباحث كرار إسماعيل صالح في سنة (2018م) في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

11- بحث بعنوان " من قواعد التوجيه الاستدلالية: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال المراد بالاحتمال, أنواعه, طرقه, ضوابط الاعتداد به في إسقاط الاستدلال" للباحث عصام محمد ناصر نشر في مجلة الدراسات الإنسانية – جامعة دنقلا في العدد 19 سنة (2018م).

المبحث الأول

ترجمة محمد بن قاسم الغَزّي[1] (859 – 918 هـ = 1455 – 1512 م)

هو شمس الدين مُحمَّدُ بنُ قاسم بنِ محمدِ بنِ محمدِ الغَزّيُّ القاهريُّ الشافعيُّ، أبو عبد الله، المعروف بابن قاسم الغَزّيّ وبابنِ الغَرَابِيلِيّ.

نشأته وأخلاقه :

ولد بغزة في رجب، سنة تسعٍ وخمسين وثمانمئة؛ وبها نشأ.

حفظ القرآن الكريم, والشاطبية في القراءات, و(منهاج الطالبين) للنووي, وألفية الحديث, وألفية النحو, ومعظم (جمع الجوامع) في الأصول, وغير ذلك, قَدِمَ القاهرة سنة 881 م.

تَمَيَّزَ في الفنون وأشير إليه بالفضل والسُّكون والديانة والعقل والانجماع والبُعد عن النَّاس والقناعة باليسير, قَسَّمَ بالجامع الأزهر, وعمل الخُتوم الحافلة وغيرها, درَّس بالأزهر, وخطب بجامع القلعة, وأفتى.

شيوخه :

تتلمذ ابن قاسم الغزي على جلَّةٍ من العلماء ونهل من معين علمهم, فقد أخذ عَن الشَّمْس بن الْحِمصِي الْفِقْه والعربية وَغَيرهمَا, وَعَن الْكَمَال بن أبي شرِيف بِالْقَاهِرَةِ وَغَيرهَا الْفِقْه والأصلين وَغَيرهَا, وَأخذ عَن الْعَبَّادِيّ فِي الْفِقْه قِرَاءَة وسماعا, ولازم التقاسيم عِنْد الْجَوْجَرِيّ وَقَرَأَ عَلَيْهِ جانبا فِي أصُول الْفِقْه وَالْعرُوض بِكَمَالِهِ, وَقَرَأَ على الْعَلَاء الحصني شرح العقائد والحاشية عَلَيْهِ, وَشرح التصريف والقطب فِي الْمنطق ومعظم المطول والحاشية وَغير ذَلِك, وعَلى الْبَدْر المارداني فِي الْفَرَائِض والحساب والجبر والمقابلة وغالب تَوَابِع ذَلِك.

آثاره :

ترك ابن قاسم الغزي مؤلفات في شتى المعارف, فقد كان له نتاج في علم النحو والصرف والفقه الشافعي, ومن تلك الكتب: فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب, يعرف بشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع, وحاشية على شرح تصريف العِزي، وحاشية على شرح العقائد النسفية, وشرح منهاج الطالبين للنووي, وفتح الرَّبِّ المالك لشرح ألفية ابن مالك في النحو, وحاشية على شرح الشافية للجابردي, وحاشية على القول المختار في شرح غاية الاختصار.

وفاته :

توفي ، رحمه الله ، ليلة الأربعاء سادس المحرَّم سنة ثماني عشرة وتسعمائة.

مفهوم قواعد التوجيه:

اهتم الصرفيون في بادئ الأمر بالقواعد التي تضبط الكلم العربي, وهي ما يعرف بالأحكام التفصيلية, واهتموا كذلك بالأدلة الإجمالية التي تمثل أركنا قامت عليه تلك القواعد الصرفية, لكن هذه القواعد وتلك الأدلة الإجمالية أو الأصول النحوية هي نتاج جملة من الإجراءات مارسها الصرفيون حكمت منهجهم وتفكيرهم فاستخدمت للوصول إلى القواعد لتكوّن بذلك قواعد التوجيه, لذا كان لزاما أن نبين مفهوم قواعد التوجيه لغة واصطلاحا.

فالقواعد: جمع قاعدة وهي الأساس والأصل لما فوقه[2], وبهذا المعنى اللغوي استعملت كلمة القاعدة في مصطلح قواعد التوجيه؛ أي: أنَّها أصل وأساس لما ينبني عليها من المسائل النحوية والصرفية.

أما القاعدة اصطلاحا فهي: "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[1].

---

(1) تم اختصار ترجمة الغزي من المراجع الآتية: السخاوي, الضوء اللامع (ج8\286–287), والحلبي, القبس الحاوي لغرَر ضوء السخاوي (ص2296-297), الزركلي: الأعلام (ج 7\ 5-6).

(2) الكفوي, الكليات (ص 728).

فهي حكم عام كلي ينطبق على موارد كثيرة, ولا يرد من تعريف القاعدة من وجود مستثنيات لها, فهي لا تؤثر ولا تُخلّ بوصف (الكلية) فيها؛ لأنَّ تلك المستثنيات وإنْ كانت خرجت عن قاعدة معينة, فقد دخلت في قاعدة أخرى, فتكون كلية القاعدة قد بقيت على حالها.

والتوجيه: مصدر وجّه يوجّه, والأصل (وَجَهَ), قال ابن فارس: الْوَاوُ وَالْجِيمُ وَالْهَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُقَابَلَةِ لِشَيْءٍ. وَالْوَجْهُ مُسْتَقْبِلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ... وَوَجَّهْتُ الشَّيْءَ: جَعَلْتُهُ عَلَى جِهَةٍ. وَأَصْلُ جِهَتِهِ وِجْهَتُهُ[2].

وقال السمين الحلبي: " التوجيه: الكلام الموجّه المحتمل الأمرين فصاعدًا"[3]

فالتوجيه: بيان الوجه أو الأوجه النحوية للتركيب, أو الصيغ الصرفية للمفردات, وهو يعتمد على المعرفة القوية بمسائل النحو والصرف, والقدرة على استحضار أحكامها وشروطها, والقواعد الكلية التي لا تندرج تحت باب بعينه؛ منها ما يتصل اتصالا مباشرا بأدلة النحو, ومنها ما يقع بين أبواب النحو وأصول النحو[4].

أما مفهوم قواعد التوجيه فقد عرفها تمام حسان بقوله: " تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية, سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا, التي تستعمل لاستنباط الحكم"[5].

وعرفها الخولي فقال: " هي قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه له, وقد صيغت لتقريره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له"[6].

وهكذا يتضح أنَّ قواعد التوجيه هي: قضايا كلية في نصوص جزئية تتضمن أحكاما عامة تضبط الجزئيات التي تدخل تحت موضوعها, صاغها النحاة والصرفيون لتوجيه قضية ما, انطلاقا من تقريرها أو تعليلها أو الاستدلال عليها أو الاحتجاج لها.

قضايا كلية: قيد لإخراج القضايا الجزئية .

في نصوص جزئية: قيد لإخراج ما جاء مستنبطا من كلام النحاة والصرفيين.

تتضمن أحكاما عامة: قيد لإخراج الأحكام الخاصة التي تندرج تحت باب معين دون غيره.

ويشترط في قواعد التوجيه أن تحقق الشروط الآتية:

1- أن تكون مصوغة في قالب نظري

2- يمكن إخراجها من السياق الذي ذكرت فيه دون إضافة إليها أو نقصان منها أو تعديل عليها[7].

وقد يرد سؤالٌ حول قواعد التوجيه: أهي من علم أصول النحو أم تنزَّل منزلة القواعد الفقهية بين علمي الفقه وأصول الفقه؟

قواعد التوجيه ضوابط منهجية, منها ما يرمي إلى ضبط كيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة: النقل, والاستصحاب, والقياس, ومنها ما يقصد إلى ضبط الظواهر الصرفية العامة.

فقواعد التوجيه تستعمل في توجيه مسألة صرفية أو نحوية ما, كما تستعمل في ضبط كيفية الاستدلال, فيمكن "إدراجها تحت دليل إجمال, لأنَّها تستعمل في الاستدلال كما تستعمل في التوجيه, مع الإقرار بأنَّ ما يندرج تحت كلِّ قاعدة حكمٌ جزئيٌّ لا دليل

(1) الجرجاني, التعريفات (ص171).

(2) ابن فارس, مقاييس اللغة (6\88-89).

(3) السمين الحلبي, عمدة الحفاظ : (4\288).

(4) أنيس, مدخل إلى علم أصول النحو: (ص39).

(5) حسان, الأصول (ص 189-190).

(6) الخولي, قواعد التوجيه النحوي(ص12).

(7) المصدر السابق(ص12).

تفصيليٍّ, لكن لا يلزمنا حمل أصول النحو على أصول الفقه من كلِّ وجهٍ؛ إذ يكفي للنحو علمٌ واحدٌ يبحث في منهجه تقعيدًا واستدلالًا وتوجيهًا وتعليلًا"[1].

إذن العلاقة بين أصول النحو وقواعد التوجيه خصوص وعموم وجهي, "فقواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو الإجمالية؛ لأنَّها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة, وغيرها من الأفكار النحوية العامة"[2].

نشأة قواعد التوجيه:

ترددت قواعد التوجيه عند أبرز النحاة والصرفيين، وترددت في مختلف مباحثهم لما لها من أهمية في التأثير على الأحكام المتنوعة على اختلاف أنواعها، والاستدلال على صحة ما تراه المدرسة النحوية، أو يراه النحوي أو الصرفي في مسألة ما.

وأبرز هذه الكتب النحوية والصرفية التي تشيع فيها قواعد التوجيه وتتردد بصورة ملحوظة هي تلك الكتب التي تُعنى بذكر الخلاف النحوي والصرفي في الأصول النحوية, وتلك التي تهتم بتعليل الأحكام بشكل كبير, وهي كتب النحو والصرف المبسوطة, والحواشي على الكتب النحوية والصرفية؛ إذ يهتم أصحاب هذه الحواشي بذكر التوجيه النحوي والصرفي للمسألة المعروضة من الشارح والتعليل لها والاستدلال عليها.

ولم يكن أحدٌ من قبلُ مهتمًّا بهذه القواعد إلا في درسنا اللغوي المعاصر، فقد كان عبد الرحمن السيّد أوّل من وقف مع هذه القواعد في كتابه مدرسة البصرة، وقد وضعها في أحد مباحث كتابه تحت مسمى الأصول ليفرق بين المدرستين البصرية والكوفية من خلالها، ولكنّه لم يقدّم تعريفًا لها أو تفصيلًا.

ثم أتى بعده تمام حسّان في كتابه الأصول، فقدّم تعريفا لها، وقام بذكر بعض هذه القواعد المنتشرة في بعض الكتب النحوية، وتقسيمها، وكانت هذه الإطلالة من تمام حسان فاتحة للباحثين الذي تحدثوا بعده عن هذه القواعد.

ولعل من أول الباحثين الذين خصّوا هذه القواعد في دراستهم هو عبدالله الخولي في دراسته التي بعنوان (قواعد التوجيه في النحو العربي) فكشف النقاب عن إرثٍ عظيم كان موزعا في كتب النحاة المختلفة، فبسط القول فيها، وأبدع في تجميعها وتصنيفها, ثم تتابعت البحوث بعد ذلك في التفتيش والتنقيب في الكتب بحثا عن هذه القواعد ودراستها.

وظيفة قواعد التوجيه:

تعد قواعد التوجيه هي المحرك والموجه للحكم الصرفي وما يحتاج إليه من تفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج, لذا تتلخص وظيفة قواعد التوجيه في أربع نقاط:

1- التقرير 2- التعليل 3- الاستدلال 4- الاحتجاج

سبب تسمية قواعد التوجيه بهذا الاسم:

يمكن تسمية هذه القواعد بقواعد التعليل أو الاستدلال أو الاحتجاج لدورها في تعليل التوجيه والاستدلال عليه والاحتجاج له, وعلل تمام حسان سبب تسميتها بقواعد التوجيه بارتباطها بتوجيه الكلام, واتفق معه عبد الله الخولي في ذلك, واختلف معه في الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو بأنَّ الأولى عامة والثانية خاصة, وبين أنَّها ليست في كل القواعد, لأنَّ من قواعد التوجيه ما تكون خاصة, وبين ذلك في الحديث عن أنواعها.

ومن خلال دراستي لقواعد التوجيه عند ابن قاسم الغزي تبين لي ما ذهب إليه الخولي من أنَّ قواعد التوجيه منها ما هي عامة تشتمل على أبواب كثيرة, ومنها ما هي خاصة بباب واحد؛ كالقاعدة التوجيهية التي ذكرها الغزيّ أنَّ **اسم الفاعل فرع عن الفعل في الإعلال دون الإدغام**؛ إذ تختص هذه القاعدة بباب اسم الفاعل, وليست قاعدة عامة تشتمل على أبواب عدة.

(1) أنيس, مدخل إلى علم أصول النحو (ص4).

(2) ندا, قواعد التوجيه في الصرف العربي (ص442).

المبحث الثاني

قواعد التوجيه الصرفي عند ابن قاسم الغَزِّيّ

أكثر الغَزِّي في مؤلفه هذا من ذكر القواعد التوجيهيَّة في عرضه الآراء الصرفية والنحوية وتوجيهها, وقد جاءت على قسمين:

أولها: قواعد التوجيه البنية, ويقصد بها الضوابط التي وضعها الصرفيون لصوغ مباني الكلم العربية, ويمكن تصنفيها لثلاثة معايير:

أ- قواعد توجيه استثقال البنية.

ب- قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية.

ج- قواعد توجيه اختصاص البنية.

وثانيهما: قواعد التوجيه الاستدلالية: ويقصد بها تلك القواعد الكلية التي استعان بها الصرفيون في جانب الاستدلال الصرفي على الأحكام المختلفة للمسائل الصرفية:

أ- قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية.

ب- قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية.

ج- قواعد توجيه استدلالية مختلفة.

أولا: قواعد التوجيه البنية:

سعى الصرفيون إلى وضع قواعد كلية لضبط طرائق صوغ الأبنية الصرفية التي يمكن تصنيفها وفقا لثلاثة معايير مبنوية مختلفة, فمنها ما يقوم بتوجيه استثقال البنية الصرفية, ومنها ما يكون من شأنه توجيه نفي اجتماع شيئين عند صوغ الأبنية, ومنها ما يضطلع بتوجيه اختصاص بنية صرفية بشيء دون بنية صرفية أخرى.

ومن شأن هذه القواعد توجيه البنية بمعاييرها الثلاثة أن تمكن الصرفي من ضبط ما صدق من طرائق صوغ مباني الكلم في العربية, وإخراج ما شذ من مفهوم هذه القواعد الكلية, فلكل قاعدة شواذ, وخروج بعض الأمثلة الشاذة عن القواعد التوجيهية التي قعدها الصرفيون لضبط طرائق صوغ الأبنية لا يقدح في أصولهم التي ارتضوها واعتمدوها, لأنَّ الأصل في الأحكام الصرفية أن تكون للغالب الكثير والشاذ كالمعدوم لا حكم له[1].

أ- قواعد توجيه استثقال البنية:

يعد طلب الخفة في المبنى مرتكزا من مرتكزات صوغ الأبنية في العربية, إذ يشكل ثابتا مهما من ثوابت نظام اللغة التي لا غنى عنها, وهي الثوابت الثلاثة المتكونة من أمن اللبس في المعنى, وطلب الخفة في المبنى والاطِّراد[2].

القاعدة الأولى : الثقل إنَّما يحصل بالزائد.

وردت هذه القاعدة التوجيهية في تعليق أبي القاسم الغزي على دخول الألف بين نون جمع المؤنث ونون التوكيد الثقيلة في قول التفتازاني: " فتدخل أنت ألفًا بعد نون جمع المؤنث كما تقول: اذهبنانِّ, والأصل: اذهبنَنَّ, فأدخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث, وقبل النون الثقيلة, لتفصل تلك الألف بين النونان الثلاثة, نونِ جماعة النساء, والمدغمة, والمدغمِ فيها,. واختصوا الألف لخفتها"[3], ودخول الألف بينهما للثقل؛ إذ اجتماع النونين مستكره فيفر منه إلى الإدغام, فكيف الثلاث, فوجب إدخال الألف لتفصل بين النونات[4].

(1) ندا, قواعد التوجيه في الصرف العربي(ص12).

(2) المرجع السابق(ص14).

(3) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص126) .

(4) الجرجاني, شرح تصريف العزي (ص79).

وأورد الغزي إشكالا وهو أنَّ العرب قد جمعوا بين ثلاث نونان من قولك: جننَّ, وعلل ذلك أنّ فيها نونين من نفس الكلمة, وواحدة زائدة, بخلاف ما ذكره التفتازاني؛ فإنَّ الثلاثة زوائد على أصل الكلمة, والثقلَ يحصل عندما تكون كل الحروف زائدة.

يقول الغزي:" إن قلت: قد جمع بين ثلاث نونات؛ نحو: النِّساءُ جُنِنَّ, في الماضي, ويَجْنَنَّ, في المضارع, قلت: لمَّا كان منهما نونات من نفس الكلمة, وواحدة زائدة, جاز ذلك بخلاف: اضربنَّ, فإنَّ الأولى ضميرٌ, وثنتان للتأكيد, وهما زائدتان, فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة, و**الثقل إنَّما يحصل بالزائد**"[1].

القاعدة الثانية: التزام الثقل أولى من التزام الالتباس

وردت هذه القاعدة التوجيهية عند الغزي في الكلام على سبب اختيار بنية اسم الفاعل المجرد على وزن فاعِل بكسر العين, وذلك لاعتدال الكسر, وذكر قولا آخر بصيغة التمريض والتضعيف وهو لسلامتها من الالتباس بماضي المفاعلة على تقدير الفتح ومن ثقل الضم, ثم رد هذا القول بأنَّ الالتباس واقع بالأمر بوجود الكسر, وأجيب بأنَّه مغتفر, لأنَّه لو لم يكسر فلا يخلو من أن يفتح أو يضم, ولا سبيل للأول؛ لأنَّه لو فتح لالتبس باسم الفاعل بماضي المفاعلة, ولا إلى الثاني لأنَّه لو ضُمَّ لكان مستثقلا, أما الكسر فإنَّ ثقلَها أخفُّ من الضمِّ, والتزامها مع ثقلها أولى من التزام التباسها على تقدير الفتح بماضي المفاعلة, وهذا ما ذهب إليه الغزي, واستدل بالقاعدة التوجيهية أنَّ التزام الثقل أولى من التزام الالتباس[2].

يقول الغزي: "قوله: (فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على فاعل) لمَّا كان اسم الفاعل مشابها للمضارع معنًى, قصدوا في بنائه إلى مشابهته إيَّاه لفظا؛ لكمال المناسبة, فزادوا ألفا بعد حذف حرف المضارعة؛ لخفتها بالقياس إلى سائر الحروف, ثمَّ كسروا العين؛ لاعتدال الكسرة, وقيل: لسلامتها من الالتباس بماضي المفاعلة, على تقدير الفتح, ومن ثقل الضمّ, وفيه نظر؛ لوجود الالتباس بالأمر على ذلك التقدير, وأجيب بالاغتفار للضرورة؛ ولأنَّه التباس الشيء بما يشبهه؛ لأنَّ الأمر مشتق من المضارع, واسم الفاعل مشابه له؛ كما سبق بخلاف اللَّبس على تقدير الفتح, وهو ضعيف؛ لأنَّ **التزام الثقل أولى من التزام الالتباس**"[3].

وأجاب بعضهم عمَّا قاله الغزي ومن ذهب مذهبه: " أنَّ التزام الالتباس سيما في قليل الوقوع فيما يمكن دفعه؛ إذ يمكن هاهنا دفعه بالتنوين, وتركه أولى من التزام الثقل بالضمة سيما بعد ألف المد؛ إذ بذلك يكون أثقل, ويدل على ما ذكرنا أنَّهم قلبوا الياء ألفا في مثل: مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع أنَّه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله, واكتفوا بالفرق التقديري"[4].

القاعدة الثالثة : التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حسًا

وردت هذه القاعدة التوجيهية عند التفتازاني في شرحه لباب الإدغام, حيث بَيَّنَ الغرض من الإدغام وهو التخفيف للكلمة, وعللَّ ذلك بأنَّ التلفظ بالمثلين, وهما ما اتحدا مخرجا وصفة– بدون إدغام في غاية الثقل, باعتبار الحس والوجدان؛ لتعسر اللسان به, ولما فيه من العَوْد بعد النطق به, فاذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة, ويسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة[5].

وبين الغزي هذه القاعدة التوجيهية التي ذكرها التفتازاني فقال: "قوله: **(فإنَّ التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حسًا)** علَّلَ كثير نقل اجتماع المثلين بما فيه من العود إلى الحرف بعد النُّطق به, فيصير كوضع القدم ورفعها في موضع واحد, وكإعادة الحديث مرتين, وبنحوه علَّلُوا اجتماع المتقاربين, ونزَّلوه منزلةَ مشي المقيد؛ لأنَّه يرفع قدمه ويعيدها إلى ما يقرب من موضعها؛ لمنعه القيد سَعَةِ الخطو, ولما كان هذا التعليل غير مرضيّ عند الشارح؛ لعدم دوران الثقل عليه, لحسن نحو: الشجي والجيش, بل الإحالة على

(1) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 40, مصورة), وينظر: الجاوي, تدريج الأداني (ص211) .
(2) الجاوي, تدريج الأداني (ص232), والجرجاني, شرح تصريف العزي (ص86) .
(3) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 42, مصورة) .
(4) ديكنقوز وابن كمال باشا, شرحان على مراح الأرواح (ص66).
(5) الجرجاني, شرح تصريف العزي (ص95).

الذوق السليم على ما أوضحه في بعض كتبه تبعا لابن الأثير, لا جَرَمَ صار إلى مثله في اجتماع المثلين, فأسند ثقله إلى الوجدان"[1].

وذهب الخوارزمي صاحب التخمير شرح مفصل الزمخشري أنَّ التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة, فلذلك أجيز الابدال, والتقارب المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة حَجَلان المقيَّد, وذلك مستكره, بل إذا كُرِّر طعام واحد التذَّتِ النفسُ به مَلَّتْه وكرهته, فكيف بما عليها فيه كُلفة العمل إذا رجعت إليه بعينه؟! ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج أحسن في التأليف, وأسهل مما قرُبت مخارجُه[2].

القاعدة الرابعة: حروف الحلق أثقل الحروف

جاءت هذه القاعدة التوجيه أثناء حديث التفتازاني على الباب الثالث من الثلاثي المجرد؛ إذ يشترط في هذا الباب أن تكون عينه أو لامه حرف حلق, وعلل التفتازاني هذا الشرط " ليقاوم حرف الحلق فتحة العين؛ فإنَّ حروف الحلق أثقل الحروف" وعلل الغزي سبب ثقل حروف الحلق ببعد مخرجها عن سائر المخارج, فقال" **قوله: (فإنَّ حروف الحلق أثقل الحروف)** ؛ أي: لتباعده بالقياس؛ أي: سائرها "[3]؛ أي: لكون مخرجها أبعد بالنسبة الى سائرها.

ومجيئ هذا الباب على الفتح في الماضي والمضارع مع أنَّ الأصل أن يكون هناك مغايرة بين الماضي والمضارع في الحركة لتغاير معناهما, فالعدول عن ذلك لا يجوز إلا لعذر, وهو ثقل حروف الحلق؛ لخروجها من أقصى الحلق, فهو أبعد مخرج عن الشفتين, والضمة والكسر ثقيلان, فلو جاء على يفعُل أو يفعِل؛ لأدى إلى الجمع بين الثقيلين؛ لذا جاء مضارعه بفتح العين؛ إذ الفتح أخف الحركات؛ لحصوله بتحريك الهواء الفم من غير عمل عضو؛ ليكون خفة الفتحة في مقابلة ثقل حروف الحلق, فيحصل الاعتدال[4] .

والمراد من "الثقل الناشيء من حرف الحلق تعادله خفة فتحة العين, وليس المراد أنَّ خفة الفتحة يعادلها ثقل حروف الحلق كما هو مؤدَّى عكسه بشهادة الذوق السليم" [5].

وقيل: أنَّه "لمَّا فات الاختلاف بين الماضي والمضارع بحسب حركة العين, اشترط هذا الشرط لجبر النقصان, وإنَّما اعتبر اللام مع أنَّ الخفة في العين؛ لمجاورته إياه, ولم يعتبر الفاء؛ لسكونه في المضارع, فيحصل الخفة بدون الاحتياج للخفة"[6].

القاعدة الخامسة: الواو لا تزاد في أول الكلمة؛ لثقلها

وردت هذه القاعدة التوجيهية في سبب زيادة الميم في أول اسم الفاعل المزيد, وأول اسم المفعول؛ إذ أجاب الغزي عن سؤال مقدر: لِمَ كانت الزيادة ميما ولم تكن واو؟ وذلك لتعذر زيادة حروف المد, ولأنَّ الواو لا تزاد في أول الكلمة لثقلها, وأما اختيار الميم فلشبهها بالواو في الشفوية.

يقول الغزي: "**قوله: (أن تضعَ في مضارعه الميم)** إنَّما اختير زيادة الميم؛ لتعذر زيادة حروف العلَّة, وقرب مخرج الميم من مخرج الواو, وإنَّما قلنا أنَّها متعذرة؛ لأنَّ **الواو لا تزاد في أول الكلمة؛ لثقلها,** لا سيما عند دخول واو العطف, وقد مرَّ, وكذا الألف وهو ظاهر, وفي زيادتها همزة الباس بالمضارع, وكذا في إبقاء الياء"[7].

(1) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 9, مصورة) .
(2) الخوازمي, التخمير (4\443), وينظر: دده جونكي, حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزي (ص402), الجاوي, تدريج الأداني (ص264).
(3) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 42, مصورة) .
(4) الجرجاني, شرح تصريف العزي (ص37).
(5) اللقاني, حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي (ص160).
(6) الجاوي, تدريج الأداني (ص57).
(7) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 43, مصورة) .

القاعدة السادسة: الإدغام يرفع الثقل

وردت هذه القاعدة التوجيهية أثناء الحديث عن قلب الواو أو ياء المثال تاء في الافتعال, مثل: يَسَرَ تصبح ايْتَسَرَ, ثم اتْتَسَرَ, ثم يحصل الإدغام مع تاء الافتعال, فتصير: اتَّسَرَ, وكذا وَعَدَ اوْتَعَدَ اتْتَعَدَ, ثم يحصل الإدغام اتَّعَدَ, وهذا ينطبق كذلك على ما تصرف منها؛ أي: من صيغة الافتعال كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول؛ لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج, ومنافاة الصفة؛ لأنَّ الإدغام يرفع الثقل[1] الحاصل من اجتماع حرفين, وعلل الغزي قلب الواو والياء تاء؛ لأنَّ التاء أقوى وأجلد على تحمل الحركة.

يقول ابن قاسم الغزي " قوله:**(إذ الإدغام يرفع الثقل)** يقال أيضا: إنَّما أبدلت هذه الفاء تاءً؛ لأنَّ التاء أقوى؛ لأنَّها أجلد على تحمل الحركة, وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو؛ ولأنَّهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فتكون بعد الكسرة ياء, وبعد الفتحة ألفا, وبعد الضمَّة واوا, فلمَّا كرهوا كثرة التغير أبدلوها إلى حرف لا يتغير"[2].

القاعدة السابعة: لرفضهم الابتداء بالساكن.

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام التفتازاني في أكثر من موضع, فقد أوردها في الباب الأول عند كلامه عن الميزان الصرفي واختيار فعل, فبين أنَّ الفاء لا تكون إلا مفتوحا, وعلل ذلك بقوله:" لرفضهم الابتداء بالساكن, وكون الفتحة أخف الحركات"[3], ووضح الغزي ذلك وبين الخلاف الواقع من الابتداء بالساكن: هل هو مختص بلغة العرب أم أنَّه عام في كل اللغات؛ فقال: "قوله: **(لرفضهم الابتداء بالسَّاكن)** فيه إشارة إلى إمكانه في نفسه, وهو ما صرّحَ به جماعة, وقالوا: إنَّ عَدَمَ جواز الابتداء به ربَّما يختصُّ بلغة العرب, لا لأنَّه ممتنع في نفسه؛ بل لأنَّ لغتهم موضوعة على غاية من الإحكام والرَّصَانة, وفي الابتداء بالساكن نوع لَكْنَة وبشاعة, ويجوزُ في لغةٍ أخرى كاللغة الخورازميّة مثلا, قالوا: وما ذكره المانعون من التجربة فهو حكاية عن ألسنتهم المخصُوصَة؛ فلا تقوم حجة على غيرهم, وفي الشرح الكبير للسيد ركن الدين ما نَصّه: وليس محلا, خلافًا لبعضٍ؛ إذ يمكن الابتداء بالسّاكن المدغم؛ نحو: ثَّاقَلْتُم, في تثاقلتم, لكن لم يقع... انتهى.

وصرَّح جماعة باستحالته, قال الجاربردي وغيره: ومن أنكر ذلك فقد أنكر العَيان, وكابر المحسوس, هذا وقد اتفق الكلُّ على منع الابتداء بالحروف المصوّتة, وهي حروف المدّ واللّين"[4].

وفي باب أقسام الفعل الماضي بيّن التفتازاني قول الزنجاني أنَّ الفعل المبني للمفعول " ما كان أوَّلُهُ مفتوحًا, أو كان أول متحرِّكٍ منه مفتوحا", قال التفتازاني:" وإنَّما فُتِحَ أولُ متحرك منه ولم يُسكَّن؛ **لرفضهم الابتداء بالساكن**, ولئلا يلزم التقاء ساكنين في نحو: افتعل واستفعل, وكون الفتح أخف الحركات"[5].

وبين الغَزِّيُّ هذا الكلام بقوله: "قوله: (لرفضهم الابتداء بالساكن) هو علَّةٌ لتحركِ أول (نَصَرَ), وقوله: (ولئلا يلزم التقاء الساكنين)؛ علَّة لتحرك أول متحرك؛ من مثل: اجتمع, ولمَّا قَصُرَتْ العلتان عن تحصيل كمال المقصود ومن وجوب الفتح, أَرْدَفَهُما بما يدلُّ على خصوصيته؛ فقال: (وكون الفتح أخفُّ الحركات)" [6].

وفي باب اجتماع التاءين في أول المضارع علل التفتازاني حذف إحدى التاءين في مضارع تفعَّل وتفاعل وتفعلل وعدم الإدغام مع اجتماع المثلين؛ لرفضهم الابتداء بالساكن, فحذفوا احدى التاءين ليحصل التخفيف[7].

(1) الأزهري, التصريح على التوضيح (2\736).
(2) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 51, مصورة) .
(3) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص78) .
(4) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 8, مصورة) .
(5) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص94) .
(6) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 21, مصورة) .
(7) المصدر السابق(ص219) .

وأوضح الغزي قول التفتازاني: "(ولم يمكن الإدغام) يريد إدغام أولى التائين في الأخرى كما لا يخفى, ولقوله: **(لرفضهم الابتداء بالساكن)** لا الإدغام مطلقا؛ فيجوز إدغام الثانية فيما بعدها إن كان ممَّا يدغم فيه, ومنه في التنزيل: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[1] (الأنعام:152), حيث وقع في قراءة من سوى حمزة والكسائي وخلف في اختياره, وعاصم من رواية حفص, و﴿تُسَاقِطْ﴾[2] (مريم:25) في قراءة غير حمزة وعاصم من تلك الرواية, هذا إنْ لم تحذف إحداهما, فإن حذفت, وقلت: تذكرون مثلا, لم يجزْ إدغام الباقية فيما بعدها؛ للاحتياج إلى همزة الوصل حينئذ, وهي لا تدخل المضارع؛ ولئلا يكون إجحافا بالكلمة, ثمَّ ذلك الامتناع المتقدم إنَّما هو عند الابتداء بقرينة التعليل السابق, أما في الوصل فيجوز إدغام الأولى إلا بعد ساكن صحيح, قاله ابن الحاجب وغيره, وهو رواية البزي عن ابن كثير في أحد الثلاث وثلاثين موضعا من التنزيل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ (البقرة:267), ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ﴾ (النساء:97), ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾(التوبة:52), ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ (آل عمران:32), وروي عنه من طريق أبي ربيعة حرفين آخرين شُدِّدَ فيهما التاء أيضا, لكن مع وصل الميم على أصل إمامه, وهما: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾[3] (آل عمران:143), وقوله:﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[4] (الواقعة:65)؛ فتأمل"[5].

القاعدة الثامنة: كراهة توالي أربع متحركات.

وردت هذه القاعدة التوجيهية في أثناء حديث التفتازاني عن فتح آخر الفعل الماضي لخفة الفتحة, واستثنى التفتازاني الفعل الماضي الذي آخره حرف علة, والفعل الذي اتصل به الضمير المرفوع المتحرك[6], وعلل ابن قاسم الغزي هذا الاستثناء بوجود المانع, ففي الأول لتعذر الفتحة على الألف المنقلبة عن الواو والياء الأصلية لتحركها وانفتاح ما قبله, والثاني لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ إذ ضمير الرفع المتحرك يعد جزءا من الكلمة.

يقول ابن قاسم الغزي : "قوله: (إلا إذا اعتلَّ آخره... الخ) هو استثناء من الفتح؛ لوجود المانع منه, وهو في المعتل تعذره على الألف المنقلبة عن الواو والياء الأصليَّة؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها, وفيما اتصل به الضمير **كراهة توالي أربع متحركات** فيما هو كالكلمة الواحدة, وفي نحو: ضَربُوا, طلب المشاكلة, وإنَّما بقيَ الفتح في نحو: دَعَوا, ليدلَّ على اللَّام المحذوفة, فقدَّم لكونه غرضا معنويا على الغرض اللَّفظي"[7].

ب- قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية:

من القواعد البنية التي تندرج تحت تصنيف تجريدي موحد, تلك القواعد التي وضعها النحويون والصرفيون في سبيل توجيه نفي اجتماع شيئين عند صوغ مباني التراكيب والكلمات.

ويقصد بنفي اجتماع شيئين في البنية أحيانا: عدم اتباع هذين الشيئين أو تواليهما في كلمة واحدة أو في تركيب واحد.

على حين قد يقصد بذلك أحيانا: عدم دخول أحد هذين الشيئين على الآخر في كلمة اجتماع واحد البتة, دون اشتراط تتابعهما أو تواليهما.

---

(1) قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش بتخفيف الذال, وذلك بحذف إحدى التاءين, والأصل: تتذكرون, وفي المحذوف خلاف, أهي تاء المضارعة أو تاء تَفَعَّلَ, وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وأبي جعفر ويعقوب "تذكَّرون" بتشديد الذال, وأصله: تتذكرون, فأدغمت التاء الثانية في الذال, قال مكي: " وفي التشديد معنى تكرر التذكُّر, كأنه تذكَّر بعد تذكُّر, ليتفهم من خوطب بذلك..."، وقال الطوسي: "...والقراءتان متقاربان, غير أن هذا حذف التاء الأولى, والأوَّلون أدغموا التاء في الذال, والمعنى تتذكرون" الخطيب, معجم القراءات (2\ 584) .

(2) قرأ حمزة بفتح التاء مع تخفيف السين والأصل تتساقط، وقرأ حفص بضم التاء مع كسر القاف، مضارع ساقطت متعد ورطبا مفعوله أو يقدر تساقط ثمرها فرطبا تمييز، والباقون بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف. الخطيب, معجم القراءات (5\ 354-357).

(3) قرأ ابن كثير, وأبو الفرج النجاد عن أبي الفتح بن بُدهن عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي "تَّمَنَّون" بتشديد التاء في الوصل, وقراءة الباقين بتخفيف التاء "تَمَنَّون". الخطيب, معجم القراءات (1\581).

(4) قرأ ابن كثير في رواية البزي وابن فليح, وأبو ربيعة وابن محيصن " فَظَلْتُمْ تَّفَكَّهُونَ" بضم الميم وتشديد التاء في الوصل, وقراءة الباقين بغير تشديد. الخطيب, معجم القراءات (9\ 313).

(5) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 36, مصورة) .

(6) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص94) .

(7) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 21, مصورة) .

ومن أمثلة نفي اجتماع شيئين بمعنى عدم تتابعهما أو تواليهما, ما قرره الصرفيون في شأن نفي اجتماع الساكنين, وفي شأن عدم توالي إعلالين في كلمة, وفي شأن عدم توالي زيادتين في أول الكلمة إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها.

ومن أمثلة نفي اجتماع شيئين بمعنى عدم دخول أحدهما على الاخر ما ذكره الصرفيون في شأن نفي اجتماع الحرفين إذا كانا بمعنى واحد, وفي شأن نفي اجتماع النقيضين, وفي شأن نفي اجتماع العوض والمعوض[1]

ويمكن إجمال القواعد البنية التي تندرج تحت توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية في قواعد كلية كما يأتي:

القاعدة الأولى: لا ضرورة إلى زيادة العمل مع أدائه إلى اجتماع الإعلاليين

وردت هذه القاعدة التوجيهية في الكلام على اسم المفعول الزائد على ثلاثة ولامه واو, ومثل لها التفتازاني بـ "اعطى" و"استقصى"؛ إذ الأصل: "أعطَوَ" و"استقصَوَ", قلبت الواو فيهما ياء؛ للقاعدة الصرفية: كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها تقلب ياء, ثم قلبت الياء من الجميع ألفا, وكذا اسم الفاعل والمفعول منهما المعطى والمستقصى, فيحصل بذلك زيادة عمل, ويؤدي إلى اجتماع إعلالين بالقلب: قلب الواو ياء, ثم قلب الياء ألفا وذكر ابن قاسم الغزي اعتراضا مفاده أنَّه لو قال قائل: إنَّ الإعلال فيها هو إعلال بالقلب فقط, وهو قلب الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها, وهذا ما ذهب إليه[2] الجرجاني, فذكر الغزي أنَّ هذا القول لا يبعد لأنَّ الغرض من الاعلالين هو رفع الثقل فلو رفع الثقل بإعلال واحد حصل المطلوب فلا ضرورة إلى زيادة العمل مع أدائه إلى اجتماع الإعلالين.

يقول الغزي: "قوله: **(فالواو إنَّما تقلب ألفا بمرتبتين)** لو قال قائل: إنَّ الواو في نحو: أعطو واستقصو, إنَّما قلبت ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير سبق انقلاب إلى الياء, لم يبعد؛ لأنَّ الانقلاب إلى الياء في نحو ذلك, إنَّما هو لرفع ثقل الواو على ما سيأتي, وهو حاصل بالانقلاب إلى الألف, **فلا ضرورة إلى زيادة العمل مع أدائه إلى اجتماع الإعلالين**"[3].

ومن تطبيقات هذه القاعدة كذلك إبدال واو الافتعال تاء وإدغامها في التاء, فإنَّه لم تقلب الواو ياء على ما هو مقتضى القياس، لأنَّها إن قلبت ياء, أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد[4]، فلا ضرورة إلى زيادة العمل مع أدائه إلى اجتماع إعلالين.

القاعدة الثانية: لا يوجد توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة في كلام العرب إلا نادرا أو ضرورة.

الإعلال : هو تغيير في أحرف العلة بقصد التخفيف , وأحرف العلة هي (الألف والواو والياء) وأضافوا لها الهمزة , ويجمع الإعلال كل من (الحذف, والإسكان, والقلب), فالإعلال تغيير في بنية المفردة, والسبب في حدوثه في هذه الأحرف هو أنّها تُشكل مزدوجًا صوتيًا (صاعدا أو هابطا), وحرف العلة يقع في موقع صعب ومضطرب وغير مستقر لذلك يُعَلّ, والعرب حرصوا على بنية المفردة, ومنعوا توالي إعلالين في المفردة نفسها؛ لأنّ ذلك مدعاة للإخلال ببنيتها.

وقد وردت هذه القاعدة التوجيهية عند كلام التفتازاني عند الكلام على اسم الفاعل من مهموز اللام؛ كـ"ساء" و"جاء"؛ إذ حصل فيها خلاف بين الخليل وسيبويه, فذهب سيبويه إلى "أنَّ الأصل: ساوئ وجايئ قلبت الياء والواو همزة كما في "صائن" و"بائع" فقيل: "ساءِءٌ" و"جاءِءٌ" بهمزتين, ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها؛ كما في أئمة, فقيل: "سائي" و"جائي", ثم أُعلّا إعلالَ "غازٍ" و"رامٍ", فقيل: "ساءٍ" و"جاءٍ", والوزن: "فاعٍ".

(1) ندا, قواعد التوجيه في الصرف العربي(ص67) .

(2) الجرجاني, شرح تصريف العزي(ص125) .

(3) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 58, مصورة) .

(4) نقل الأزهري هذا الرأي عن ابن الحاجب, وردَّه التفتازاني بأن هذا الجواب فيه نظر, لأنه لو قلبت الواو ياء, لا يجوز قلب الياء لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة, وأجاب الأزهري عن ذلك بأنه يجوز ههنا للفرق بين المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة, لأنه الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو. ينظر: الأزهري, التصريح على التوضيح (2\736).

وذهب الخليل إلى أنَّ أصلها: "ساوئ" و"جايئ", نقلت العين إلى موضع اللام, واللام إلى موضع العين, فقيل: "ساءٍوٌ" و"جاءِيٌ", والوزن: فالعٌ, ثمَّ أُعلَّا إعلالَ "غازٍ" و"رامٍ", والوزن: فالٍ[1].

ورُجِّحَ قولُ الخليل لقلة التغيير لما في قول سيبويه من إعلالين ليسا فيه, وهما قلب العين همزة, وقلب اللام ياء, ورجح هذا القول أبو علي الفارسي, وعلل ابن قاسم الغزي ذلك بمنع توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة في كلام العرب إلا نادرا أو ضرورة؛ إذ يقول ابن قاسم الغزي " قوله: **(ورُجِّحَ قولُ الخليل)** رجحه أبو علي بمَّا حكاه الشارح, قال: **ولا يوجد توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة في كلام العرب إلا نادرا أو ضرورة**؛ نحو قوله: وإنّي لأستحيي وفي الحق مستحي... انتهى, واعترف سيبويه بحسنه حيث قال: وكلا القولين حسن؛ يعني: قوله وقول الخليل"[2].

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ قول سيبويه أقيس, وأنَّ ما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل, وهو جارٍ على قياس كلامهم, والقلب ليس بقياس[3].

القاعدة الثالثة: ثقل توالي الضمتين أو الكسرتين.

وردت هذه القاعدة التوجيهية في تعليق ابن قاسم الغزي على القاعدة الصرفية التي ذكرها التفتازاني: أنَّ كل اسم أو فعل على وزن فَعِلَ مكسور العين, وعينُه حرف حلق, يجوز فيه أربع لغات, وعلل ابن القاسم الغزي هذه اللغات الأربعة, ثم استثنى من القاعدة ما كانت فاؤه وعينه مضموتين أو مكسورتين فإنَّه يجوز فيها إسكان العين, وعلل ذلك بثقل توالي الضمتين أو الكسرتين.

يقول الغزي: "قوله: **(وهذه جارية)**, بيان لما أبهمه بقوله أولًا: **(من نحو: نَعِمَ)**, أمَّا جواز فتح الفاء مع كسر العَين؛ فلأنَّه الأصل, وأمَّا مع إسكانها فللخفة, وأمَّا كسر الفاء مع سكون العين؛ لنقل حركتها إلى الفاء فللخفة أيضا؛ لقوة الحرف المبتدأ به على احتمال الحركة الثقيلة, وأمَّا مع كسرها؛ فلأنَّ حرف الحلق أقوى فيتبعُ ما قبله لنفسه؛ للخفة, يجري اللسان على سَننٍ واحدٍ, فإنَّ عُدِمَ الحلقي ككَتِف امتنع هذا الوجه؛ لعدم مسوغه, وجاز الباقي لوجوده, وإن عُدِمَ كسر العين؛ فإن كانت مضمومة كعَضُدَ جاز إسكانها أيضا؛ لما سبق, ولا يجوز نقل ضمتها لمزيد ثقل الضمة, وإن كانت مفتوحة أو ساكنة كبَطَل وصَعْب لم يجز غير الأصل, وهو واضح, وإن عُدم فتح الفاء, فإن كانت هي والعين مضمومتين, أو مكسورتين, كعُنُق وإبِل جاز إسكان العين؛ **لثقل توالي الضمتين والكسرتين**, ولا يجوز غير الأصل في غير هذا التقدير؛ نحو: صُرَدٍ, ومُرٍّ, وعِنَبٍ, وصَفَرٍ"[4].

القاعدة الرابعة: الجمع مستثقل

وردت هذه القاعدة التوجيهية في الكلام على اسم المفعول من الفعل الناقص؛ إذ أورد التفتازاني إشكالا وهو ورود كلمة "معديًّا" في قول الشاعر[5]:

وقـــد عَلِمَـــتْ عِـــرْسِي مُلَيْكَـــةُ أَنَّنِـــي أَنَـــا اللَّيْـــثُ مَعْـــدِيًّا عَـــلَيَّ وعَادِيـــًا

(1) يقول سيبويه: "اعلم أن الواو والياء لا تعلان واللام ياء أو واوٌ، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف. وإنما اعتلتا للتخفيف. فلما كان ذلك يصيرهم إلى ما ذكرت لك رفض, فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وهاب يهاب. إلا أنك تحول اللام ياءً إذا همزت العين، وذلك قولك: جاءٍ كما ترى، همزت العين التي همزت في بائعٍ واللام مهموزةٌ، فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام لأنه في كلمة واحدة، وأن التضعيف لا يفارقه... فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلاً، فحولوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة... وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهن مقلوبة. وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة" سيبويه, الكتاب (4\376–377), وينظر: التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص222-223), والمبرد, المقتضب (1\253) .

(2) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 67, مصورة) .

(3) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص223) .

(4) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 9, مصورة) .

(5) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي, وهو في كتاب سيبويه (4\385) .

والقياس "معدُوًّا عليه"؛ لأنَّه واوي من "عدا يَعدُو", فجاءت مخالفة للقياس؛ حملا على "عُتِيٍّ" و"جُثِيٍّ" جمع عاتٍ, جاثٍ؛ من: عتا الملك يعتو إذا تجبر, ومن: جثا يجثو إذا جلس على ركبتيه, إذ أصلهما: عُتُوٌّ وجُثُوٌّ؛ قلبت الواو ياء, والضمة التي قبل المدة كسرة؛ لتطرفها ووقوع الضمة قبلها, وإن كانت المدة فاصلة؛ لاستثقال الجمع.

ومقتضاه أنَّ القلب فيهما أصليٌّ لا بطريق الحمل, ولعلَّ ذلك أوجبه اجتماع الواوين بعد ضمتين متوالتين, وذلك غاية الثقل؛ إذ **الجمع مستثقل**, فلا يفرق فيهما بين أن يكونا مصدرين جمعَيْ "عاتٍ" بمعنى: متمرِّد, و"جاثٍ" بمعنى: جالس على الركبتين, خلافا لمن قيَّدهما بالثاني[1].

يقول ابن قاسم الغزي : "قوله: (تشبيها له بنحو: عُتِيٍّ, وجُثِيٍّ) يريد أنَّ الثلاثة الماضية إنَّما جاءت مخالفة للقياس؛ حملا على نحو: "عُتِيٍّ" و"جُثِيٍّ", جمعين لعاتَ وجاث, والأصل عتوٌ وجثوٌ, والإبدال فيهما قياس؛ لأنَّ **الجمع مستثقل**, والواو الأُولى مَدَّة زائدة فلم يعتدَّ بها حاجزا, فصارت الواو التي هي لام كأنَّها وليت الضمة فقلبت ياء, على حدِّ قلبها في أدلٍ وقلنسٍ, فصارا: عتويا وجثويًا, أدغمت الواو بعد إبدالها ياء في الياء, وكسرت الياء للمناسبة, وضبطها بعضهم بفتح الفاء على وزن فعيل, قال: ووجه الشبه جواز أن يأتي فعيل بمعنى مفعول"[2].

ومن تطبيقات هذه القاعدة ما أورده ابن الوراق في الكلام على الأحرف المزيدة؛ إذ بَيَّنَ أنَّ الزيادة قد تكون نقصا إذا كان غير محتاج إليها؛ لأَن الْحُرُوف المزيدة على الِاسْم تقوم مقَام الْوَصْف، فَصَارَت زِيَادَته على بِنَاء الِاسْم المكبر نقصا فِيهِ، إِذْ قَامَت مقَام مَا يُوجب نَقصه.

وَ"أَنَّ مَا كَانَ على أَكثر من أَرْبَعَة أحرف لَا بُد من حذف حرف مِنْهُ، إِلَّا أَن يكون على خَمْسَة أحرف، ورابعه حرف لين، وَاو أَو يَاء أَو ألف، زَوَائِد، فَإِن كَانَ على ذَلِك لم يحذف مِنْهُ شَيْء، وَإِنَّمَا وَجب الْحَذف... لطول الِاسْم، وبحمله على الْجمع، وَذَلِكَ أَنَّ **الْجمع مستثقل**، فَحذف من الْجمع، لِأَنَّ التصغير مضارع للْجمع، لِأَنَّهُ فرع على الْوَاحِد، وَلذَلِك حذف الِاسْم إِذا طَال"[3].

القاعدة الخامسة: لئلا يلزم التقاء ساكنين:

وردت هذه القاعدة التوجيهية عند التفتازاني في بيان قول العزي في باب أقسام الفعل الماضي أنَّ الفعل المبني للمفعول "ما كان أول مفتوحا, أو كان متحرك منه مفتوحا" قال التفتازاني:" وإنَّما فُتِحَ أولُ متحرك منه ولم يُسكَّن؛ لرفضهم الابتداء بالساكن, ولئلا يلزم التقاء ساكنين في نحو: افتعل واستفعل, وكون الفتح أخف الحركات"[4].

وبين ابن قاسم الغزي هذا الكلام بقوله : "قوله: (لرفضهم الابتداء بالساكن) هو علَّةُ لتحركِ أول (نَصَرَ), وقوله: (ولئلا يلزم التقاء الساكنين)؛ علَّة لتحرك أول متحرك؛ من مثل: اجتمع, ولمَّا قَصُرَتْ العلتان عن تحصيل كمال المقصود ومن وجوب الفتح, أَرْدَفَهُما بما يدلُّ على خصوصيته؛ فقال: (وكون الفتح أخفُّ الحركات)" [5].

ج- قواعد توجيه اختصاص البنية:

من القواعد التوجيهية البنية ما يقوم بضبط الخصائص التي تُميز الكلمة من حيث بنيتها الصرفية, وما يُمكن أن تقبله من تغييرات, وما يُمكن أن يطرأ عليها من أحوال, فقد اهتم الصرفيون ببيان تلك الخصائص وتصنيفها, فهناك ضوابط صرفية اختص بها الاسم, وضوابط صرفية أخرى اختص بها الفعل, كما أنَّ هناك أبنية خاصة بالمعتل دون الصحيح, وأبنية خاصة بالصحيح دون المعتل[6].

(1) الجوهري, الصحاح (عتا) (6\2418), والجاوي, تدريج الأداني (ص 435) .
(2) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 62, مصورة) .
(3) ابن الوراق: علل النحو (ص476) .
(4) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص94) .
(5) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 21, مصورة) .
(6) ندا, قواعد التوجيه في الصرف العربي(ص140) .

وقد وردت قاعدة واحدة عند ابن قاسم الغزي تختص بالاسم وهي:

القاعدة الأولى: الاسم أخفُّ من الفعل فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار.

وردت هذه القاعدة التوجيهية أثناء بيان التفتازاني عن كيفية كتابة الألف المنقلبة عن الواو أو الياء, في الاسم أو الفعل, فالمنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فيهما فرقا بينها وبين المنقبلة عن الواو, وذكر ابن قاسم الغزي القاعدة الصرفية: أنَّ كل ألف ختم بها فعل أو اسم متمكن إذا كانت ثالثة مبدلة من ياء أو رابعة فصاعدًا مطلقًا فإنَّها تكتب بالياء.

واستثنى الغزي من هذه القاعدة الصرفية ما سبقت بياء؛ فإنَّها تكتب بالألف مطلقا لكراهة الجمع بين اليائين, إلا في "يحيى, ورَيَّى" علميين للفرق بينهما علمين, وبينهما فعلا أو صفة, فجمع بين المثلين هنا اضطرار, وعلل عدم العكس بينهما بأن يكتب العلم بصورة الألف والفعل أو الصفة بصورة الياء بالقاعدة التوجيهية: أنَّ **الاسم أخف من الفعل, فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار**[1].

يقول الغزي: "قوله: (والمنقلبة من الياء) اعلم أنَّ القولَ الجامع في هذه المسألة, هو أن يقال: كل ألفٍ ختم بها فعل أو اسم متمكن إذا كانت ثالثة مبدلة من ياء أو رابعة فصاعدا مطلقا, فإنَّها تكتب بالياء, أمَّا التقييد بالفعل أو الاسم المتمكن فللاحتراز عن الحروف؛ نحو: ما ولا, وعن المبنيات؛ نحو: هذا وإذا وهؤلاء, فإنَّهما يكتبان بالألف, وشذَّ؛ نحو: بلى وإلى وعلى وحتى, ونحو: متى ولدي, وأمَّا تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء فلإخراج المنقلبة عن الواو, ونحو: عصا, وفقا, والمجهولة فإنَّهما يكتبان أيضا بالألف على الأصل, وشذَّ: زكَّى, من الواوي وهذه التفرقة للفرق, ولم يعكس؛ لأنَّه لا أصل للمجهولة, ولأنَّهم كرهوا أن تكون في آخر الاسم, ولو قلبها فتحة, وتتميز اليائية عن الواوية بالتثنية؛ نحو: عصوان ورحيان, ورحيان, ولحاق الضمير المتصل؛ نحو: رميت وغزوت, والمصدر والمرة والهيئة, والجمع بالتاء والمضارع؛ نحو: تغزوا وترموا, والإمالة؛ نحو: فتى؛ إلا ما شذَّ من نحو: الربا, وكون فاء الكلمة أو عينها واوا؛ نحو: ودي وشوي وطوي, إلا ما شذَّ؛ من نحو: القُوَى والصُوَى, وقولنا: مطلقا, يشمل الألف اليائية؛ كأوحي ومرمي, والواوية؛ كأعطى وملهْيَ, وسواء كانت للإلحاق؛ كعلقى, أو للتأنيث؛ كـ"سلمى", أو للتكثير؛ كـ"قعثرى", وإنَّما كتب جميعا بالياء؛ لأنَّها ترد إليها عند التثنية وما أشبهها, نعم يستثني المسبوقة بياء؛ كأحيا والدنيا, واستحيا وخطايا, فإنَّها تكتب بالألف؛ لكراهة اجتماع اليائين إلا في يحيى علما, كما في التسهيل وغيره, وإلا في رَيَّى كذلك, كما في الشافية؛ للفرق بينهما علمين, وبينهما فعلا أو صفة, وإنَّما لم يعكسوا؛ لأنَّ **الاسم أخف من الفعل مثلا, فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار**, هذا ومقتضى التقييد بالعلمية أنَّهما يكتبان بالألف عند التنكير, والأوجه كتابتهما أيضا بالياء, كما يقتضيه كلام بعضهم, فليفهم"[2].

ثانياً: قواعد التوجيه الاستدلالية:

اعتمد الصرفيون هذه قواعد التوجيه الاستدلالية في جانب الاستدلال الصرفي, وسيقوم البحث بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام مختلفة:

أ- قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية:

"ويقصد بها تلك القواعد الكلية التي اعتمدها الصرفيون في جانب الاستدلال الذي يقع على علاقة الفرع بالأصل معًا, أو على التحويل المتمثل في ظاهرة الرد إلى جانب الأصل, أو على التحويل المتمثل في ظاهرة العدول عن الأصل"[3].

1) قواعد توجيه الأصل والفرع:

القاعدة الأولى: كل فرع يتضمن معنى الأصل وزيادة:

(1) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص184), وده خليفة, حاشية جونكي (ص490) .

(2) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 58, مصورة) .

(3) ندا, قواعد التوجيه في الصرف العربي(ص154) .

وردت هذه القاعدة التوجيهيه عند ذكر التفتازاني لمذهب الكوفيين في أنَّ الفعل هو أصل المشتقات؛ إذ بيَّن التفتازاني أنَّ العمدة في استدلال الكوفيين: أنَّ المصدر يعلُّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل[1].

ونصر الغزي قول البصريين بأنَّ المصدر هو أصل المشتقات مستشهدا بالقاعدة التوجيهية: كل فرع يتضمن معنى الأصل وزيادة فقال: " ويشهد للبصريين أنَّ الفعل يدلُّ على ما يدلُّ عليه المصدر من الحدث, ويزيد بتعيين الزمان؛ فكان فرعا؛ إذ **كل فرع يتضمّن معنى الأصل وزيادة**, كالتثنية والجمع بالقياس إلى الواحد, وبهذا التعليل يثبت فرعيَّة الصفات أيضا كاسم الفاعل واسم المفعول, وإن كانت بواسطة الفعل؛ إذ في الصفة ما في المصدر من الدلالة على الحدث وزيادة الدلالة على من هي له"[2].

وذكر الغزي في الكلام على نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة؛ إذ ينقل عن الكوفيين أنَّ الخفيفة فرع عن الثقيلة, وأنَّ الأصالة للثقيلة, ورُدَّ عليهم بأنَّ التأكيد في الثقيلة أكثر[3], وأنَّ ما كان أكثر حروفا ومعنى فهو فرع الأقل, واستشهد الغزي بالقاعدة التوجيهية: أنَّ **الفرع فيه ما في الأصل وزيادة**؛ فقال: "قوله: **(**ثم المناسبة المعلومة... الخ**)** إشارة إلى ما اشتهر بينهم, من أنَّ كل ما كان أكثر حروفا ومعنى, فهو فرع عن الأقل؛ لأنَّ الفرع فيه ما في الأصل وزيادة"[4].

القاعدة الثانية: الأصل في الضمائر المرفوع, والأصل منه المتصل الغائب .

وردت هذه القاعدة التوجيهية أثناء حديث التفتازاني عن علل اختيار الضمائر المتصلة بالفعل الماضي في المفرد المؤنث والمثنى والجمع والمخاطب والغائب, وذكر أنَّهم لم يفرقوا بين المخاطب والمخاطبة في التثنية؛ كـ"ضربتما", فهي صالحة لتثنية المذكر والمؤنث, ولم يعلل التفتازاني عدم فرقهم[5], وعلل ابن قاسم الغزي أنَّ العلة من ذلك أنَّ الأصل في الضمائر المرفوع والأصل منه المتصل الغائب, والمفرد والجمع أكثر وقوعا, والمثنى أقل وقوعا, والاختصار مطلوب, فاغتفر اللبس فيما هو قليل الوقوع.

قال العزي: "قوله: **(**ولم يفرقوا بينهما في المثنى**)** قال السيد ركن الدين: لأنَّ **الأصل في الضمائر المرفوع**, وهو ظاهر, **والأصلُ منه المتصل الغائب**؛ لأنَّه أكثر وقوعا, وقد اتحدَّ لفظ تَثنيته؛ إذ لا لبسَ لوجودِ التاء؛ نحو: ضربا وضربتا؛ فحمل البواقي عليه؛ ليجري الباب على سنن واحد, وقال ابن الحاجب: الاختصار مطلوب, فاغتفر اللَّبس فيما هو قليل الوقوع, وهو التثنية, لا فيما كثر وقوعه, وهو المفرد والمجموع ...انتهى"[6].

القاعدة الثالثة: الأصل وما قرب اليه أحق بكثرة الاستعمال من الفرع الأبعد

أورد الغزي هذه القاعدة التوجيهية في الكلام على السين وسوف؛ إذ ذهب التفتازاني إلى أنَّ السين مرتجلة ليست متفرعة عن سوف, وأورد قولا آخر بصيغة التمريض "وقيل: إنَّ السين منقوص من سوف"[7], إشارة منه أنَّ الأول أصح, واستدل له الغزي بدليلين, أحدهما: أنَّ السين "أكثر استعمالا من سو وسوف, ولو كانت فرعا لكانت أقلّ, لأنَّها أبعد عن الأصل, و**الأصل وما قرب إليه أحقّ بكثرةِ الاستعمال من الفرع الأبعد**"[8].

القاعدة الرابعة: اسم الفاعل فرع عن الفعل في الإعلال دون الإدغام

(1) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص127).
(2) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 6, مصورة) .
(3) المصدر السابق(ص73).
(4) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 40, مصورة) .
(5) المصدر السابق (ص95).
(6) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 21-22, مصورة) .
(7) ندا, قواعد التوجيه في الصرف العربي (ص154).
(8) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 27, مصورة) .

وردت هذه القاعدة عند التفتازاني عند استدلاله على عدم جواز "حَيِيٌ" بلا إدغام حملا على الفعل؛ وعلة النفي أنّ **اسم الفاعل فرع عن الفعل في الإعلال دون الإدغام**[1].

وبين الغزي هذه القاعدة التوجيهية التي ذكرها التفتازاني فقال: "قوله: (لأنَّ اسم الفاعل... الخ) يعني أنَّ اسم الفاعل فرع عن الفعل في الإعلال؛ حيث كان إعلال فيعل, حيث أعلّ, ويصحُّ حيث يصحُّ, وليس فرعًا عنه في الإدغام حتى يدغم, حيث أدغم الفعل, ويظهر حيث أظهر, فلذلك لم يجز "حَيِيٌ" وإنّما جاز "حَيِيَ", ولا يخفى جواب التسليم"[2].

ب- قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية:

"ويقصد بها تلك القواعد القياسية التي وضعها الصرفيون في سبيل ترجيح دليل على آخر, أو جعل استدلال صرفي أولى من استدلال صرفي آخر"[3].

1) قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية العامة

القاعدة الأولى : لا يجوز حملها (أي: أحرف الزيادة) على الغرض اللفظي (الإلحاق) مع إمكان المعنوي .

الإلحاق: جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيدَ منه, بزيادة حرف أو أكثر في عدد الحروف والحركات والسكنات, لذلك لا يجوز الإدغام مطلقا في الملحق, ولا إعلال في غير الآخر, فيجعل الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للأصلي في الملحق به, فيُعامل الملحق معاملته في جميع تصاريفه [4].

وقد وردت هذ القاعدة التوجيهية عند الغزي في الكلام على دليل الإلحاق, واعترض الغزي على القائلين أنَّ غرض الإلحاق لفظي؛ أي: موافقة لفظٍ للفظٍ آخر ليعامل معاملته, لا لزيادة معنى, وأنَّ الزيادة في المنشعبة لقصد زيادة معنى, فبين الغزي أنَّ الإلحاق فيه زيادة معنى, لأنَّ معنى حَوْقَلَ وشَمْلَلَ مخالف لمعنى حَقَلَ وشَمَلَ, لكن المراد أنَّه لا يكون لإفادة معنى كأحرف الزيادة "هناء وتسنيم" كزيادة الهمزة في أكرم وتضعيف فرّح...الخ, وحروف الزيادة بالعموم لا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع إمكان المعنوي.

قال ابن قاسم الغزي: "قوله: (ودليل الإلحاق... الخ) اعلم أنَّ دليل الالحاق وجهان:

الأول: أنَّ حرفَ الالحاقِ هو الذي ليس لمعنًى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى, كواو حَوْقل, ولام شَمْلَلَ, فليس المراد من زيادة الالحاق أن لا يصحبها زيادة معنى أصلا كما قيل؛ لأنَّ معنى حَوْقَلَ وشَمْلَلَ مخالف لمعنى حَقَلَ وشَمَلَ, بل أن لا يكون لإفادة معنى كزيادة الهمزة في أكرم, والراء في فَرَّحَ, والألف في فاعلَ, فلا يقال أنَّها للإلحاق, وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرُّباعيّ, وذلك لظهورها في مَعَانٍ أُخَر, **فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع إمكان المعنوي**

والثاني: موافقة المصدر, واعتمد الشارح كالزمخشري على هذا الثاني, قال في شرح المفصل: والأول هو التحقيق؛ لجريانه في الأسماء والأفعال, هذا والمعتبر على الثاني توافق المصادر جميعها, فيخرج نحو: أخرج؛ لعدم الفَعْلَلَة, كما خرج نحو: قاتَل وفَرَّحَ, وقيل أيضا أنَّ الاعتبار إنّما هو بالفَعْلَلَة؛ لعمومها واطرادها في جميع صُوَر فَعْلَلَ, وأمَّا الفِعْلالُ فلا اعتداد به؛ لعدم اطراده؛ أي: إلا في [المذكور] كما قاله البدر بن مالك, فتخرج المذكورات أيضا"[5].

القاعدة الثانية: الإعلال مقدَّمٌ على منع الصرف؛ لقوة سببه.

القاعدة الثالثة: كل ما حذف لإعلال موجب, فهو منزلة الباقي, وإلا كان كمعدوم.

(1) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص207) .

(2) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 64, مصورة) , والجاوي, تدريج الأداني (ص456) .

(3) التفتازاني, شرح تصريف العزي(ص73).

(4) الجاوي, تدريج الأداني (ص68), ودده خليفة, حاشية جونكي (ص 171) .

(5) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 11, مصورة) .

وردت هاتان القاعدتان عند الغزي في الكلام على الإشكال الذي أورده التفتازاني في إعلال جمع اسم الفاعل المنقوص كغوازٍ وروامٍ, وأجاب التفتازاني عن ذلك الإشكال أنَّ الأصل: غوازيٌ بالتنوين, أعلَّ إعلال غازٍ, وأورد الغزي إشكالا آخر وهو: هل تنوين غوازٍ تنوين للصرف أم لا؟

فقد ذهب بعض النحاة إلى أنَّ التنوين للصرف, واستدلوا على ذلك بالقاعدة التوجيهية أنَّ "**الإعلال مقدَّمٌ على منع الصرف, لقوة سببه**" وتوجيه ذلك كما أفاده اللقاني: "أنَّ الواضع علم بحذف حركة الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين, المفوِّت لصيغة "مفاعَل" التي هي علة منع الصرف, فسوَّغ لحوق التنوين, ومن ثم لم يحلقه النصب لوجوب بقاء الياء وحركتها فيه, وعليه فالتنوين للصرف لا للعوض"[1].

ففي هذا الوجه أصلها "غوازيُ" بغير تنوين, استثقلت الضمة على الياء فحذفت, ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة؛ لأنَّهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسرة[2].

واعترض الغزي على هذه القاعدة التوجيهية أنَّ منع الصرف مقدّم على الإعلال؛ واستدل لذلك بقاعدة توجيهية أخرى "أنَّ كل ما حذف لإعلال موجب, فهو بمنزلة الباقي وإلا كان كمعدوم" والتوجيه أنَّ الأصل غوازيٌ بالتنوين كما ذهب إليه سيبويه فلما حذفت الضمة التقى ساكنان, فحذفت الياء وجعل التنوين الذي كان للصرف عِوضا, أو حذف التنوين أيضا وعوض عنه تنوين آخر.

فهي عند سيبويه تنوين عوض عن الياء أو حركتها, وعند المبرد عن الحركة, وعند القائل بالصرف, وهو الأخفش وتوابعه؛ للتمكن[3].

قال الغزي: "قوله: (وليس علينا) الضمير لعلها التصريف, أما النَّحاة فقال بعضهم: إنَّ التنوين للصرف؛ لأنَّ **الإعلال مقدَّمٌ على منع الصرف؛ لقوة سببه**, وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة, وضعف سبب منع الصرف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل, كما هو مبين في محله, قال: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزان أقصى الجموع فصار منصرفا؛ كلفظ سلام وكلام, وفيه نظر؛ لأنَّ الياء الساقطة في حكم الثابتة, وإلا لوجب التنوين في أعلى ونحوه كما لا يخفى على المتأمل, ولامتنع كسر الراء في: جاءتني جوارٍ, والتفصيل العام أنَّ **كل ما حذف لإعلال موجب, فهو منزلة الباقي** كعمٍ وشجٍّ, **وإلا كان كالمعدوم**, ومن ثمَّ صرف نحو: جندل وذلذل, مقصوري جنادل وذلاذل, وقال المبرد: التنوين عوض من حركة الياء, ومنع الصرف مقدَّمٌ, فالأصل غوازي ثم غوازي, بحذف الحركة ثمَّ غوازٍ بتعويض التنوين منها؛ ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين, وفيه أيضا نظر لاختصاصه بمن, يقول: مررت بغوازيَ بالفتح؛ لأنَّه إذا قدَّرَه في الرفع غير منصرف وجب أن يقدَّرَه في الجرِّ, كذلك فتصح الياء ويمتنع التنوينات.

وقال الخليل وسيبويه: التنوين عوض من الياء, ففسره بعضهم بأنَّ منع الصرف مقدَّم, والأصل غوازي ثم غوازي بحذف الحركة للثقل, ثمَّ غوازٍ بحذف الياء؛ لثقل الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية, قال: وإنَّما عوض التنوين من الياء ليقطع طمع الياء الساقطة في الرجوع؛ إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت, ويردّ عليه ما ورد على مذهب المبرد, وأنَّه يسلتزم أيضًا أن يقال: جاءني الغواز, ومررت بالغوازٍ؛ لأنَّ الكلمة لا تخف بالألف واللام, وثقل الفرعية باقٍ معهما, وفسره السيرافي بأنَّ الأصل غوازي بالتنوين, والإعلال مقدَّم؛ أي: لما سبق, فحذف الياء للساكنين, ثمَّ وجد بعد الإعلال على صيغة منتهى الجموع تقديرا, فحذف تنوين الصرف ثمَّ خافوا رجوع الياء المحذوفة في هذا البناء المستثقل؛ لزوال الساكنين, فعوض التنوين منها, قال نجم الأئمة: وهذا التفسير هو الحق, وذكر السيدُ ركن الدين وغيره: أنَّ الأصل غوازي بلا تنوين استثقلت الضمَّة فحذفت,

(1) اللقاني, حاشية اللقاني على تصريف العزي (ص406), وينظر: الجاوي, تدريج الأداني (ص429) .

(2) دده خليفة , حاشية جونكي (ص519).

(3) التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص200), ودده خليفة , حاشية جونكي (ص519).

ثمَّ حذفت الياء اكتفاء بالكسرة؛ لأنَّهم لما كانوا يحذفونها في المفرد؛ كالتلاق والتناد مع خفته اكتفاء بالكسرة, كان حذفها في الجمع أولى, ثمَّ جيء بالتنوين, وهو بمعنى ما فسر به بعضهم"[1].

القاعدة الثالثة: الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره, لينبِّه الذهن عند استحضار أحد المتناقضين للآخر, كما يتنبَّه لنظيره

وردت هذه القاعدة التوجيهة في تعليق ابن قاسم الغزي في الكلام على لا الناهية ونظيرتها لام الأمر باعتبارهن للطلب, أو نقضيتها من حيث أنَّ لام الأمر لطلب الفعل, ولا الناهية طلب ترك الفعل, فحملت عليه في الجزم, بخلاف لا النافية فإنَّها ليست نظيرتها ولا نقيضتها؛ إذ لا طلب فيها, وعلل الغزي ذلك بالقاعدة التوجيهية أنَّ الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره, لينبِّه الذهن عند استحضار أحد المتناقضين للآخر, كما يتنبَّه لنظيره[2].

قال الغزي : " قوله: (أو نقيضها) فحملت عليها؛ لأنَّ **الشيء قد يحمل على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره؛ ليتنبَّه الذهن عند استحضار أحد المتناقضين للآخر؛ كما يتنبه لنظيره**, ومن ثمَّ عملت "لا" عمل إنَّ مع التناقض بينهما, وكان بُطْلانُ فعلانًا؛ كظهرانٍ لا فُعلالا, وقد سبق فيه وجه آخر"[3].

2) قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية الخاصة بظاهرة الحذف

القاعدة الأولى : الزيادة عندهم أسهل من الحذف.

وردت هذه القاعدة التوجيهية عند الغزي أثناء حديثه عن اختيار علماء الصرف الميزان ثلاثيا, ولمَ لم تكن أربعة أحرف أو خمسة ...الخ, فبين أن لو كانت أربعة أو خمسة لاحتجنا عند وزن الكلمات الثلاثية إلى الحذف, والزيادة على مبنى الكلمة أسهل من الحذف .

قال العزي: " قوله: (وإلى أنَّ الميزان... الخ) إنَّما كان الميزان ثلاثيا؛ لأنَّه أكثر تصرُّفا من غيره؛ ولأنَّه لو كان رباعيًّا مثلا لم يكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط, فجعل ثلاثيا, وكررت اللَّام عند الاحتياج إلى وزن غيره؛ لأنَّ **الزيادة عندهم أسهل من الحذف**, ولهذا كان القول بزيادة الهاء في أُمَّهات أحسن من ادعاء حذفها في أُمَّات"[4].

ج- قواعد توجيه استدلالية مختلفة

"وهي قواعد كلية مختلفة كان لها أثر بالغ في جانب الاستدلال الصرفي.

القاعدة الأولى: زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى , كثرة البناء تدلُّ على زيادة المعنى

وردت القاعدة التوجيهية هذه في أكثر من موضع في حاشية الغزي, وهذه المواضع هي:

الأولى: استدل الغزي بهذه القاعدة ثم أورد اعترضا عند قول التفتازاني: أنَّ التصريف "تفعيل من الصرف, وهو للمبالغة والتكثير"[5].

قال الغزي : " قوله: (للمبالغة والتكثير) ؛ وذلك لأنَّ **زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى** كما في قَطَعَ وقَطَّعَ, ونُقِضَ بحَذِرَ فإنَّه أبلغ من حاذر, وأجيب بأنَّ ذلك أكثريٌّ لا كليٌّ, وبأنَّه لا ينافي أن يقع في الأنقص زيادة معنى بسبب آخر؛ كالإلحاق بالأمور الجِبليَّة؛ مثل: شَرَهٍ ونَهَمٍ, قاله الشارح في حواشي الكشاف"[6].

(1) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 60, مصورة) .
(2) التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص115), والجاوي, تدريج الأداني (ص179) .
(3) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 34, مصورة) .
(4) المصدر السابق(لوحة 8, مصورة) .
5() التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص71).
(6) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 4, مصورة) .

الثانية: ذكرها الغزي في الكلام عن دخول السين وسوف على الفعل المضارع واختصاصها بالمستقبل, والفرق بين السين وسوف؛ إذ يقول التفتازاني: " وسوف أكثر تنفيسا من السين"[1], فأكَّد هذا الفرق الغزي بذكره القاعدة التوجيهيه فقال: "قوله: (وسوف أكثر تنفيسا), وذلك لكثرة حروفها لما سبق من أنَّ **كثرة البناء تدلّ على زيادة المعنى**"[2].

القاعدة الثانية: السكون العارض منزل منزلة العدم.

وردت هذه القاعدة عند الغزي في تعليقه على الضابط الذي ذكره التفتازاني في وجوب الإدغام أنَّه "يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان, ولم يقع بينهما فاصل, ويكون الثاني متحركا"[3].

وردَّ الغزي اعتراضا قد يرد على هذا الضابط: أنَّ الثاني المتحرك قد يسكن عند الوقف, واستدل بالقاعدة التوجيهية فقال: و" لا يرد الساكن للوقف؛ لأنَّ **سكونه لعروضه منزل منزلة العدم**"[4].

القاعدة الثالثة: الموقوف على الموقوف موقوف.

وردت هذه القاعدة التوجيهية في تعليق الغزي على كلام التفتازاني؛ إذ أوردت التفتازاني اعتراضا بأسلوب الفنقلة على التعليل بجواز الإدغام, فقال:" فإن قلت: إنَّ السكون في: "مددت" ونحوه أيضا عارض, فلم لا يجوز فيه الإدغام"[5].

وأجاب التفتازاني عن ذلك أنَّ ضمائر الرفع المتحركة المتصلة كجزء من الكلمة, سكِّن ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين دلالة على كونها جزء, فلو حرِّك لزال الغرض, وعلل ذلك بأنَّ الإدغام؛ أي: إسكان الأول, موقوفٌ على تحرُّك الثاني؛ لأنَّه من شرطه, وتحرك الثاني موقوفٌ على الإدغام؛ أي: إسكان الأول, لئلا تتوالى أربع متحركات, وحينئذٍ يلزم الدور[6], وحاصله أنَّ نفي الملزوم وهو – الإدغام– بنفي اللازم وهو الإسكان[7].

وعلق الغزي على ذلك فقال: "قوله: **(وفي هذا نظر)** حاصله: منع على سبيل التفصيل , وأرد على المقدمة الثانية من الدليل السابق, يفيد أنَّ الادغام هنا, إنَّما يلزم توقفه على جزئيه, قيل: ويمكن الجواب عنه بأنَّ إسكان الأول موقوف على الادغام, و**الموقوف على الموقوف موقوف**، وفيه نظر؛ لأنّ الإسكان المذكور لا يتوقف على نفس الإدغام, بل على إرادته كما لا يخفى, فاللازم توقف الإدغام على القصد إليه, وهو مستقيم, هذا ويمكن أن يمنع ذلك الدليل منعا إجماليا أيضا, فيقال: هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح؛ لتخلف مقتضاه في الفعل إذا دخل عليه الجازم؛ نحو: لم يَمُدَّ"[8].

القاعدة الرابعة: سبب الإعلال موجب, وسبب الإدغام ليس بموجب.

وردت هذه القاعدة التوجيهية عند الغزي في تعليقه على كلام التفتازاني في عدم إدغام المثلين مع اجتماعهما في "ارعوَوَ" "يرعوِوُ" للثقل؛ فقلبت الواو الأخيرة منهما ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها؛ ثم قلبت الياء في الماضي ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها, وفي المضارع حذفت ضمة الياء؛ إذ الصرفيون يعطون الكلمة حقها ومستحقها من الإعلال, فلما أعلّ فات اجتماع المثلين؛ أي: شرط الإدغام[9].

يقول الغزي: "قوله: **(ولأنَّهم إنَّما يدغمون... الخ)** هذا ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل والكافية وابن الحاجب وغيرهما, ووجهه: أنَّ **سبب الإعلال موجب, وسبب الإدغام ليس بموجب**, يدلُّ على ذلك امتناع التصحيح في باب رَضِيَ, فجوزا الفك في

1() التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص104).
(2) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 27, مصورة) .
3() التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص145).
(4) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 46, مصورة) .
5() التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص148).
(6) التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص148), والجاوي, تدريج الأداني (ص272) .
7() دده خليفة, حاشية جونكي (ص412).
(8) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 47, مصورة) .
(9) ينظر : التفتازاني, شرح تصريف العزي (ص194) .

باب حيي, لكن قال ابن هشام: أنَّ المعروف العكس, بدليل إبدال همزة "أيمة" ياء لا ألفا؛ أي: ولو كان اعتبار الإعلال مقدما لقالوا: "آمَّة" كـ"دآبَّة""[1].

وبيان هذه القاعدة التوجيهية أنَّه إذا اجتمع ما يقتضي الإعلال, وما يقتضي الإدغام, قُدِّمَ الإعلال على الإدغام, وعلَّة ذلك أنَّ سبب الإعلال موجب؛ يعني: كلما وجد سبب الإعلال وجد الإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب الإدغام ؛ يعني ليس كلما وجد سبب الإدغام وجد الإدغام, والتخفيف بالإعلال أسهل منه بالإدغام, ولأنَّ الإعلال يتحقق بالحرف الواحد, والإدغام لا يتحقق إلا بالحرفيين[2].

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج:

توصل هذا البحث من خلال هذه دراسة قواعد التوجيه الصرفي عند ابن قاسم الغزي إلى النتائج الآتية:

1- أثبت هذا البحث دور قواعد التوجيه في البحث الصرفي.

2- رصد هذا البحث الأبعاد المنهجية لقواعد التوجيه الصرفي عند ابن قاسم الغزي, وبيَّنَ الأبعاد الفكرية والبنية العميقة التي سار عليها المصنِّف, والمستويات اللسانية التي اعتمد عليها.

3- وضَّحَ هذا البحث وظيفة قواعد التوجيه في التأويل والتخريج والاستدلال.

4- أظهر هذا البحث الجهودِ العلمية لعالمِ فقهٍ مشهورٍ في المذهبِ الشافعيّ في علم الصرف وهو ابن قاسم الغزي.

5- أثبت أنَّ قواعد التوجيه مستمدة في جملتها من الواقع اللغوي, والشاهد على صدق ذلك كثرة ما تُخرِّج على كل قاعدة كلية من جزئيات مختلفة شكلت تطبيقات متعددة أخرجت القاعدة من حيز التنظير إلى حيز التطبيق.

6- أظهر قدرات العقل العربي المحكم في كونه لا يأخذ القضايا اللغوية مسلمات, وإنَّما يبحث فيها ويتأملها, فيقف إزاءها معارضة أو تأييدا.

7- وضَّحَ هذا البحث دور قواعد التوجيه في مسائل الخلاف الصرفي؛ إذ تناولها الصرفيون بالاحتجاج والاستدلال وتقرير القواعد, فأقرَّ كل مستدل ما أقرَّه, وأبطل ما أبطل معتمدا على القاعدة التوجية التي احتكم إليها.

8- بَيَّنَ العلاقة الوثيقة بين قواعد التوجية والتعليل الصرفي؛ إذ تعد قواعد التوجيه السبب المباشر في منشأ العلل, لأنَّ التعليل يتم في ضوئها ومنسجما معها.

9- أثبت البحث أنَّ هناك تشابها واضحا بين قواعد التوجيه الصرفي والقواعد الفقهية عند علماء الفقه, وذلك يؤكد تَأَثُرِ الصرفيين بأصول الفقه ومناهج الفقهاء.

ثانياً: التوصيات:

1- يوصي الباحث بدراسة قواعد التوجيه في كتب النحو والصرف والبلاغة والإملاء, وجمعها في موسوعات يسترشد بها كل طالب فن لفنه.

2- الاهتمام بقواعد التوجيه الصرفي بشكل خاص؛ ولا سيَّما الحواشي وكتب الخلاف الصرفي .

(1) الغزي, حاشية على شرح تصريف العزي (لوحة 59, مصورة) .

(2) ينظر: الجاوي, تدريج الأداني (ص413), ودينكقوز , شرحان على مراح الأرواح (1\22), والجرجاني, شرح تصريف العزي (ص134), ونوري, مجموعة الصرف, شرح الكيلاني على تصريف العزي (219).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

الأزهري, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ, (2000م), *التصريح بمضمون التوضيح في النحو*, د.ت, ط1, لبنان: دار الكتب العلمية.

أنيس, تامر عبدالحميد, (2019), *مدخل إلى علم أصول النحو*, ط1, القاهرة: دار أصول الدين.

التفتازاني، سعد الدين بن عمر بن عبدالله الهروي الخراساني, (2019م) , *شرح تصريف العزي*, تحقيق : محمد جاسم المحّمد, ط 5, لبنان : دار المنهاج للنشر والتوزيع .

أبو البقاء, أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، (د.ن)، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، د. ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجاوي, عبدالحق بن عبدالحنَّان المكي, (2015م), *تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني*, تحقيق: صهيب ملا محمد ونسيم بلعيد, ط1, لبنان: دار نور الصباح.

الجوهري, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (1987م), *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*, تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, ط4, بيروت : دار العلم للملايين.

حسان, تمام, (2009م), *الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب*, (د.ط), القاهرة: عالم الكتب.

الحلبي, زين الدين عمر بن أحمد بن علي بن محمود الشماع, (1998م), *القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي*, تحقيق: حسن إسماعيل مروة وآخر, د.ت, د.ط, بيروت: دار صادر.

الخطيب, عبداللطيف, (2002م), *معجم القراءات*, ط2 , دمشق: دار سعد الدين.

الخوارزمي, صدر الأفضل القاسم بن الحسين, (2000), *شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير*, تحقيق: عبدالرحمن العثيمين, ط1, الرياض: مكتبة العبيكان.

الخولي, عبدالله أنور سيد أحمد, (1997), *قواعد التوجيه في النحو العربي*, رسالة دكتوراه, القاهرة: جامعة القاهرة– كلية دار العلوم.

دده خليفة, كمال الدين إبراهيم بن يحيى الأماسي الرومي الحنفي, (2021م), *حاشية دده جونكي على شرح تصريف العزي للسعد التفتازاني*, تحقيق: نسيم بلعيد الجزائري, ط1, لبنان: دار تحقيق الكتاب.

ديكنقوز, شمس الدين أحمد, وباشا, ابن كمال (1959م), *شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف*, د.ت, ط3, مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

السخاوي, أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد, (د.ت), *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*, د.ت, د.ط, بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

السمين الحلبي, أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم, (1996م), *عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ*, تحقيق: محمد باسل عيون السود, ط1, لبنان: دار الكتب العلمية

سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (1988م), *الكتاب*, تحقيق: عبدالسلام هارون, ط3, القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشريف الجرجاني, علي بن محمد بن علي, (2017م), *شرح السيد الشريف الجرجاني على تصريف العزي*, تحقيق: محمد الزفزاف, (د.ط), القاهرة: دار الطلائع.

الشريف الجرجاني, علي بن محمد بن علي الزين, (1983م), *كتاب التعريفات*, تحقيق: جماعة من العلماء, ط1, لبنان: دار الكتب العلمية.

الزركلي, خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي, (2002م), *الأعلام*, ط15, بيروت: دار العلم للملايين.

الغزي, محمد بن قاسم بن محمد بن محمد, (1138هـ), حاشية الغزي على شرح تصريف العزي, القاهرة: المكتبة الأزهرية.

ابن فارس, أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي, (1979م), *معجم مقاييس اللغة*, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, (د.ط), دمشق: دار الفكر.

القاري, علي بن سلطان بن محمد, (2013م), *شرح تصريف العزي*, تحقيق: محسن بن سالم العميري, ط1, المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

اللقاني, ناصر الدين محمد بن حسن المالكي, (2018م), *حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي للتفتازاني*, تحقيق: محمد دنون وآخر, ط1, الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر.

المبرد, أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي, (د.ن), *المقتضب*, تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة, د.ط, بيروت: عالم الكتب.

ندا, عصام عبدالفتاح محمد, (2003), قواعد التوجيه في الصرف العربي, رسالة دكتوراه, القاهرة: جامعة القاهرة– كلية دار العلوم.

نوري علي, صهيب ملا محمد, (2016م), مجموعة الصرف وشروحها وحواشيها, ط1, لبنان: دار نور الصباح.

قائمة المراجع المرومنة:

The Holy Qur'an.

Al-Azhari, Khalid Bin Abdullah Bin Abi Bakr Bin Muhammad Al-Jarjawi. (2000). The declaration of the content of clarification in grammar,1st Edition. (In Arabic). Lebanon: Dar al-Kutub Al-Ilmiyya.

Anis, Tamer Abdel Hamid. (2019). Introduction to the Science of Usul Al-Din. (In Arabic). 1st Edition, Cairo: Dar Usul al-Din.

Al-Taftazani, Saad Al-Din bin Omar bin Abdullah Al-Harwi Al-Khorasani. (2019). Explanation of Tasrif Al-Ezzi, edited by Muhammad Jassim Al-Muhammad, 5th Edition. (In Arabic). Lebanon: Dar Al-Minhaj for publication and distribution.

Abu Al-Albaqa, Ayoub Bin Musa Al-Husseini Al-Quraimi Al-Kafawi. (0000) Colleges: A Dictionary of Terms and Linguistic Differences, edited by Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry. (In Arabic). Beirut: The Message Foundation.

Al-Jawi, Abd Al-Haq Bin Abd Al-Hanan Al-Makki. (2015). Gradation of Al-Adani to reading the explanation of al-Taftazani on the conjugation of al-Zanjani, edited by Suhaib Mulla Muhammad and Nassim Belaid, 1st Edition. (In Arabic). Lebanon: Dar Nour Al-Sabah.

Al-Gohari, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi. (1987). The correctness of crown of language and the correctness of Al-Arabiya, Edited by Ahmad Abd Al-Ghafour Attar, 4th Edition. (In Arabic). Beirut: Dar Al-Ilm for Millions.

Al-Halabi, Zain Al-Din Omar bin Ahmed bin Ali Mahmoud Al-Shammaa. (1998). Al-Qabas Al-Hawi to deceive the light of Al-Sakhawi, edited by Hassan Ismail Marwa et al. (In Arabic). Beirut: Dar Sader.

Al-Khatib, Abd Al-Latif. (2002). Dictionary of readings, 2nd Edition. (In Arabic). Damascus: Dar Saad Al-Din.

Al-Khwarizmi, Sadar Al'afdal Alqasim bin Alhusayn, (2000), detailed explanation of the syntax of the syntax marked by fermentation, edited by: Abdul-Rahman Al-Uthaimin, (In Arabic), 1st Edition, Riyadh: Al-Obeikan Library.

Al-Khouli, Abdullah Anwar Sayed Ahmed. (1997). Instructional rules in Arabic Grammar. [Ph.D. Thesis]. (In Arabic). Cairo: Cairo University-Faculty of Dar Al Uloom.

Al-Sakhawi, Abu al-Khair Muhammad bin Abd Al-Rahman Bin Muhammad Bin Abi Bakr Bin Othman Bin Muhammad. (0000). The Bright Light of the People of the Ninth Century. (In Arabic). Beirut: Publications of the Library of Life House.

Al-Samin Al-Halabi, Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din, Ahmed Bin Yusef Bin Abdul-Daem. (1996). Mayor of Al-Hafiz in explaining the elite words. Authentication by Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, 1st Edition. (In Arabic). Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Alami

Al-Zarkali, Khair Al-Din Bin Mahmoud Bin Muhammad Bin Ali Bin Faris Al-Dimashqi. (2002). Al-Alam, 15th Edition. (In Arabic). Beirut: Dar Al-Alam for Millions.

Al-Sharif Al-Jarjani, Ali Bin Muhammad Bin Ali. (2017). Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jarjani's explanation of Tasrif Al-Ezzi. Authentication by Muhammad Al-Zafzaf. (In Arabic). Cairo: Dar Al-Talaea.

Al-Sharif Al-Jarjani, Ali Bin Muhammad Bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jarjani. (1983). The Book of Definitions. Authentication by a group of scholars, 1st Edition. (In Arabic). Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Ghazzi, Muhammad Bin Qasim Bin Muhammad Bin Muhammad. (1138). Al-Ghazzi's footnote to explaining the Tasrif Al-Ezzi, (In Arabic). Cairo: Al-Azhar Library.

Ibn Faris, Ahmad Bin Faris Bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi. (1979). Dictionary of Language Standards. Authentication by Abd Al-Salam Muhammad Harun. (In Arabic). Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Qari, Ali Bin Sultan Bin Muhammad. (2013). Explanation of Tasrif Al-Ezzi. Authentication. Mohsen Bin Salem Al-Amiri, 1st Edition. (In Arabic). Kingdom of Saudi Arabia: Nizar Mustafa Al-Baz Library.

Al-Laqani, Nasir Al-Din Muhammad Bin Hasan Al-Maliki. (2018). Al-Laqani's footnote on the explanation Tasrif Al-Ezzi by al-Taftazani. Authentication by Muhammad Danoun et al. (In Arabic). Jordan: Dar Al-Fath for Studies and Publishing

Al-Mroud, Abu Al-Abbas Muhammad Bin Yazid Bin Abdul-Akbar Al-Thamali Al-Azdi. The concise. Authentication by Muhammad Abd Al-Khaliq Azimah. (In Arabic). Beirut: The World of Books.

Deeda Khalifa, Kamal Al-Din Ibrahim Bin Yahya Al-Amasi, Al-Roumi Al-Hanafi. (2021). Hashiat Jonky to explain Tasrif Al-Ezzi for Al-Saad Al-Taftazani. Authentication by Nassim Belaid Al-Jazaery, 1st Edition. (In Arabic). Lebanon: The Book Investigation House.

Dicknagouz, Shams El-Din Ahmed, and Basha, Ibn Kamal. (1959). Two Explanations on the Stage of Spiritualties in morphology, 3rd Edition. (In Arabic). Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Library Company in Egypt.

Hassan, Tamam. (2009). The Fundamentals, an Estemological Study of Linguistic Thought among the Arabs. (In Arabic). Cairo: The World of Books.

Sibawayh, Abu Bishr Amr Bin Othman Bin Qanbar Al-Harthy. (1988). The book. Authentication by Abd Al-Salam Haroun, 3rd Edition. (In Arabic). Cairo: Al-Khanji Library.

Nada, Essam Abdel-Fattah Mohamed. (2003). Instructional rules in Arab morphology. [Ph.D. Thesis]. (In Arabic). Cairo: Cairo University - Faculty of Dar Al Uloom.

Nuri Ali, Suhaib Mulla Muhammad. (2016). The morphology group and its explanations and footnotes, 1st Edition. (In Arabic). Lebanon: Dar Nour Al-Sabah.